وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

مذكرة تخرّج من متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي تخصص: لسانيات عربية

بعنوان:

تَبْيِينُ المُصْطَلَحِ النّحْويّ الكُوفِيّ عِنْدَ الفَرّاءِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ مَعَانِي القُرْآن

إشراف الأستاذ الدكتور:
- بلخيـــــر شنيــن

إعـــــداد الطّالبتان :
زينب كـــــاهي
زخروفة بن الجّربة

تمّ إيجازها بتاريخ 25 جوان 2021 من قِبَل اللّجنة المكونة من:

بلخير شنين	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
سعاد بضياف	أستاذ محاضر	رئـــيسا
عبد القادر بقادر	أستاذ محاضر	منـــاقشا

السنة الجامعية: 1442ه – 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

أرى لزاما علينا تسجيل الشكر، وإعلامه ، ونسبة الفضل لأصحابه استجابة لقول النبي ﷺ: « مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ » ، فالشّكر أوّلا لله عزّ وجلّ على أن هدانا لسلوك طريق البحث والتّشبه بأهل العلم وإن كان بيننا وبينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم ومعلّمي الفاضل المشرف على هذا البحث الدكتور: شنين بالخير ، فقد كان حريصا على قراءة كل ما كتبنا ثم توجيهنا إلى ما يرى بأرّق عبارة وألطف إشارة ، فله منّا وافر الثّناء وخالص الدعاء .

كما أشكر السّادة الأساتذة وكل الزّملاء ، وكل من قدّم لي فائدة أو أعانني بمرجع ، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم .

مُقَدِّمَة

مُقَدِّمَةٌ:

بســـم الله الرّحمان الرّحيم ، الحمد لله وحده لا شريك له ، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ، أمّا بعد :

أحيّيك أخي القارئ الكريم بتحيّة من عند الله مباركة طيّبة - **السّلام عليكم** - أمّا بعد :

فــإنّ الــدّارس للّغــة العربيّة ونحوها يدرك تمام الإدراك أنّ النحو العربي بُني من كلام العرب ، واُستنبطت قواعده ممّا نطقوه من فصاحة اللّسان وبيانه ، فجاء نحوها علما قائما بذاته، له قواعد ومصــطلحات، ولا يخلو أيٌّ علم من مصطلحات، والحديث عن المصطلح النّحوي يســتلزم الحديث عن بدايات تأسيس علم النّحو، حيث يُجمع أهل العلم واللّغة على أنّ الدّافع الأساس لتدوين اللّغة هو **اللّحن**، الذي ظهر وانتشر، بظهور المتعرّبين والموالي الذين لم يتمكّنوا من الذّوبان في لغة العرب فوردت في شأنه قصص وأخبار كثيرة طالت اللغة العربية والقرآن الكريم، فإذا غَضَــضنّا النّظر عن ما قبل اللّحن من نصوص شعريّة ونثريّة تُمثّل العربية في أرقى صورها وجمالها ، فإنّ البداية لعلم النّحو بعد هذا كلّه كانت مع **أبي الــأســـود الدؤلي**، بإشـــارة وطلب من **علي بن أبي طالب**(ﷺ)،فظهرت معه مصــطلحات منها: **اللّحن، النّقط** ، ومعه بدأ النّحو العربيّ يشــهد مصطلحات جديدة حيث تناوله مجموعة من النّحاة أمثال سيبويه ، والأخفش، والكسائي، والفرّاء .

وبما أنّ مدارس النحو لها مناهجها، ومصــطلحاتها، فكانت الغلبة لمدرســة البصرة لمنهجهــا الخــاص ،الأمر الذي جعل المكتبة العربيّة تفتقر إلى دراســات علمية في علم المصــطلح عموما-حســب علمنا- وفي مصــطلحات النحو الكوفي خصوصا، ممّا جعل بعض الدّارســين يقول: **إنّ بعض مصــطلحات النحو الكوفي اختفت، ولم يعد لها ذكر**، فأردنا أن نبحث عن مصطلحات مدرسة الكوفة النحويّة، فاتّخذنا كتاب معاني القرآن للفرّاء منطلقا لهذه الدراســة، وكانت أهمية البحث تكمن في كونه يعتمد على كتاب علمٍ بارز من أعلام اللّغة والنّحو والتّصــريف عموما، والنّحو الكوفي خصوصا ، ألاَ وهو **كتاب معاني**

القرآن لأبي زكريا الفرّاء ، إضـــافة إلى ذلك المســـاهمة في تجميع معالم النّحو الكوفي والوقوف عليها، في محاولة منا، لأن يكون العمل لبنة للنّحو الكوفي وقواعده، وكان هدف البحث هو: - التّعريف بصاحب الكتاب – **الفرّاء** – وبكتابه **(معاني القرآن)** وتبيين مدى أهميته وفائدته العلميّة كونه يمثل مذهبا نحويا متكاملا، وهو نحو مدرسة الكوفة، خصوصا بعد ضـــياع الكثير من مؤلفات وتصـــانيف أعلام النّحو الكوفي أمثال: الرّؤاسي(ت187ه) ، ومعاذ الهرّاء (ت187ه) ، والكسائي (ت189ه)، والفرّاء (ت207ه) .

– اســـتقراء مصـــطلحات النحو في هذا الكتاب، والتّعليق عليها بما تيسّـــر كي يسير البحث على منهج علمي واضح .

– أن تكون هذه الدّراســـة إضـــافة للمكتبة الجامعية عامة والعربية خاصة في الدرس النحوي العربي، فكان موضـــوع البحث، هو: **تبيين المصطلح النّحوي الكوفي عند الفرّاء من خلال كتابه معاني القرآن** ، وانطلقنا من إشكال مفاده:

- **ماهي المصطلحات النّحويّة التي استعملها الفرّاء ومثّل بها المدرسة الكوفيّة ؟**

وتفرّع عن هذا الإشكال تساؤلات هي:

- ✓ هل المصطلحات التي استعملها الفرّاء تمثّل النحو الكوفي ؟ .
- ✓ هل بينها وبين مصطلحات النّحو البصري اختلاف جوهري في المعنى ؟ .
- ✓ هل هذا الاختلاف المصطلحيّ ناتج عن الخلاف في المسائل النحوية أم هو ناتج عن الخلاف في المنهج المتبع في دراسة القضايا النحوية ؟ .
- ✓ هل هي مصطلحات بديلة كون مدرسة الكوفة تقف موقف النِّد والخصم للبصريين ؟ .
- ✓ ما مدى توظيف المحدثين لمصطلحات النحو الكوفي ؟ .

وللإجابة عن هذه التســـاؤلات كانت خطة البحث كالآتي: **مقدمة وفصـــل أول** عُنون بـــ **(المصطلح النّحويّ العربيّ)** وكان الحديث فيه عن الفرّاء وكتابه معاني القرآن، كما تحدثنا عن **مصـــطلح النّحو العربيّ وإشـــكالياته** فعُرّف المصطلح والنّحو، ثمّ تعريف المصطلح

النحوي، وبعده ذكر بعض شـــروط صـــياغة ووضع المصطلح، ثم تبيين تعدد المصطلح وانقســـامه مع بيان أسباب هذا التعدد، وختم الفصل ببيان أنواع التّسمية في المصطلحات النّحويّة العربيّة، أمّا **الفصل الثّاني** فمثّل الجانب التّطبيقيّ، وعنونِ بـــــ**(المصطلح النّحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء)**، فعمدنا إلى تقصّي هذه المصطلحات مع تبيين تّعليق الفرّاء عليها، وذكر ما يقابلها من مصـــطلحات بصـــرية ، وبهذا كان كتاب معاني القرآن مدونة البحث ، وختم البحث بذكر أهّم النّتائج التي توصـــلنا إليها، وبهذا فقد اِلتزم البحث بالمنهج الوصفي، لأنّه يلائم الدّراسة، واقتصرت الدّراسة على مصطلحات نحوية وردت في كتاب معاني القرآن للفرّاء، وقد استعنّا ببعض الدّراسات السّابقة منها:

- ✓ دراسة لعلي أكرم قاسم ، وحسن أسعد محمد بعنوان " **المصطلح النحوي الفرّائي الكوفي في لسان العرب** " .
- ✓ دراسة لمحمد عبد الرحمان الحجّوج البطّوش بعنوان " **ظاهرة تعدّد المصطلحات النّحويّة** " .
- ✓ دراسة ليونس عبد الله محمد الدّخّي العبادي بعنوان " **المصطلح النّحوي لدى مقاتل بن سليمان البلخي** ت150ه ".

وقد اعتمد البحث على عدّة مصـــادر ومراجع منها: معاني القرآن للفرّاء، المصطلح النحوي لعوض محمد القوزي ، المدارس النحوية لإبراهيم السامرائي. وكأيّ بحث أكاديمي فقد واجهته عدة صعوبات منها:

- تقييد المواضـــيع البحثيّة لهذه الســـنة بخمسين صفحة من طرف إدارة القسم نظرا للظّروف التي يمر بهـــا العالم إزاء جائحة كورونا ، وما تبعها من قلّة اجتماعات واغلاق للمكتبات إلاّ قليل ، وقلّة الدراسات في النحو الكوفي .

وأخيرا وليس آخرا لا يســـعنا إلاّ أن نتوجه بالشّـــكر الجزيل الموصول بالدّعاء إلى الأســـتاذ الفاضـــل المشـــرف لقبوله الإشراف على هذا العمل، وتصحيحه لنا، وتزويده لنا بمراجع كانت جدّ قيمة، فجزاه الله خير الجزاء .

هذا وإن وفّقنا فبفضل الله تعالى وحده ، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، فحسبنا أنّنا اجتهدنا لتقديم هذا العمل الذي هو ثمرة مسيرتنا الدراسية والله المستعان .

ورقلة في **29** رمضان **1442**هـــ الموافق ل **11** ماي **2021**م ، الطالبتان: زينب و زخروفة .

الفصل الأوّل

المصطلح النّحويّ العربيّ

1. تعريف المصطلح النّحوي
2. شروط وضع المصطلح وصياغته
3. التّعدد المصطلحي وأسبابه
4. أنواع التّسمية في المصطلح النحوي
5. معاني القرآن للفرّاء

أولا: تعريف المصطلح النحوي:

ممّا لاشــكّ فيه أنّ العلوم مختلفة في موضوعاتها ومناهجها وغاياتها، ومن مظاهر هذا الاختلاف اختلاف مدلول مصــطلحاتها، ومنه فإنّ معرفة مفهوم ودلالة أي مصطلح في علم مــا تؤدي إلى فهم المــادّة العلمية في ذلك العلم[1]، فالمصــطلح النّحوي كغيره من المصطلحات في العلوم الأخرى، له أهمية كبيرة في دراسات النحويين، وتكمن أهميته في كونه رمزا مشــفّرا مختصــرا، يُعين الدّارس على تناول، وتداول المفهوم النحوي دون اللّجوء إلى الشــروحات المطوّلة[2]، ولأنّه مفتاح للعلوم فمن الضّــروري فهمه[3] ،وعدم إغفال جانبٍ مهّم فيه ألا وهو:

1.أنّ واضعيه لم يلتفوا إلى" **دلالة** " لفظ مصطلح والاتفاق على هذه الدّلالة.

2.أنّ المصطلح جامعا لجميع أجزائه مانعا لدخول غيرها، كشرط الحدّ والتّعريف[4] ولفهمه لابد من معرفة حدوده ، وحدود المصطلح هي تعاريفه .

لقد سعى علماء اللّغة لضبط حدّ المصطلح لمنع اِلتباسه وتداخله مع غيره ، وحدّ النّحو.

المصطلح لغة:

جاء في لســان العرب: « صَــلَح ، يَصــلُح ، صــلاحًا وصلُوحا...وهو صالِح...، والإصــلاح: نقيض الإفساد»[5] ، وجاء في معجم العين: «الصّلاح ضد الفساد»[6]، أمّا في

---

(1) ينظر: أحمد مطلوب ، **بحوث مصطلحية** ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ط 2006 ، ص 3 .

(2) ينظر دراســة **لبعض تناقضــات النحويين في مصطلح النحوي**، مخلد جبار سلطان . فاخر هاشم الياسري ، مجلة أبحاث البصرة ، جامعة البصرة ، العدد4 د ، 2019 ، ص 282 .

(3) ينظر: **علل التّسمية في المصطلح النحوي** ، خالد حويّر الشمس ، مجلة العميد ، جامعة ذي قار، الجزء 2 ، 2014م ، ص 129 .

(4) ينظر: **من إشكاليات المصطلح النحوي** ، سعيد جاسم الزبيدي ، مجلة العميد ، العتبة العباسية المقدسة ، العدد الأول والثاني ، 2012م ، ص 124.

(5) ابن منظور، **لسان العرب** ، دار المعارف ، القاهرة ،مادة (صَلَحَ)، ص 2479 .

(6) الخليل بن أحمد الفراهيدي ،**معجم العين**، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1،ج1،مادة(صَلَحَ)، ص 406 .

معجم مقاييس اللّغة: «صلح: الصّاد واللّام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفساد، وقال بعض أهل العلم أنّ مكّة تسمى صلاحا»[1]، أمّا معجم الوجيز فقد جاء:« أصلح بينهما أي أزال ما بينهما من العداوة والشّقاق وسلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق، واصطلح القوم أي زال ما بينهم من خلاف، واصطلحوا على الأمر أي تعارفوا عليه واتفقوا، واصطلحوا أي اتفاق طائفة على شيء مخصوص، والاصطلاح هو الاتفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معيّن لأداء مدلول خاص، بحيث يقال لكل علم اصطلاحاته»[2]، وكلمة مصطلح مصدر ميمي من الفعل اصطلح، يصطلح اصطلاحا بمعنى اتفق، ومنه فالمصطلح في اللغة يقصد به الاتفاق .

المصطلح اصطلاحا:

يرى أهل الاختصاص أنّ الاصطلاح هو نبذ الخلاف والفرقة، وهو الإجماع على الشيء، والتّفاهم والاتفاق فيه، ويؤكّد الجرجاني(ت816هـ) هذا الكلام في كتابه التعريفات حيث يقول: «الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول» [3]، ومنه فهو يعنى «التّفاهم والاتفاق على شيء مخصوص في العلوم والفنون»[4]، ومن هذا كلّه يظهر لنا أنّ المصطلح يحمل في مظانه دلالة الاتفاق التي تحيلنا إلى إخراج الشّيء من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما.

النّحو لغة:

النحو في اللّغة: « هو القصد والطّريق، يقال نحوتُ نحوك أي قصدت قصدك»[5]

---

(1) أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا ، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ط 1979، ج 3 ،مادة (صَلَحَ)، ص 303 .

(2) معجم اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** ، الناشر وزارة التربية ، مصر ، ط 1994 ، مادة صَلَحَ، ص376 .

(3) على بن محمد الشريف الجرجاني ، **التعريفات**، مكتبة لبنان ، ط 1985 ، ص 28 .

(4) ينظر: **المصطلح النحوي في المصنفات الجزائرية**، بعباع عثمان ، أطروحة دكتوراه جامعة أحمد بن بلة وهران ، الجزائر ، 2017 ، ص 07.

(5) الجوهري ، **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 2 1979م ، ص 2503 .

ويعرّفه اللّيث فيقول: «النّحو القصد نحو الشّيء ، نحوت نحو فلان أي قصدت قصده»[1] ويعرّفه ابن السّـــراج بقوله: «أنّه علم اســـتخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب»[2]، ويعرّفه ابن جنّي بقوله:« النّحو هو انتحاء ســـمت كلام العرب في تصـــرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكســـير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة»[3].

النّحو اصطلاحا:

يعرّفه أبو بركات عبد الرحمان في كتابه فيقول: «النّحو علم بالمقاييس المســـتنبطة من استقراء كلام العرب»[4].

وعليه فإنّ **المصطلح النّحوي** هو عبارة عن اتّفاق بين النّحاة على ألفاظ معينة ، تؤدي إلى معان ومفاهيم مستقرة عندهم كالمبتدأ، والخبر، والفعل، والفاعل[5] .

ثانيا: شروط وضع المصطلح النحوي وصياغته:

مادام المصطلح عبارة عن مفهوم جاء نتاج اتفاق جماعة عليه، فإنّ وظيفته التّعبير بكلّ دقة عن المفاهيم للدّلالة على المقصـــود، لهذا وجب توافر بعض الشّـــروط لصياغته ووضعه منها[6] :

1) أنّ يكون بعيـــدا عن الغرابـــة والغموض، دقيق في دلـــالتـــه، ما إنْ يذكر المصطلح تأتي الدّلالة التي اتفقت عليها الجماعة.

---

(1) أبو منصـــور الأزهري ، **تهذيب اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون وآخرون ، القاهرة ،ط 1964م ، ج 5 ، ص 252 .

(2) جلال الدين السيوطي ، **الاقتراح في أصول النحو**، تح: عبد الحكيم عطية ، دار البيروني ، ط2، 2006 ، ص24.

(3) أبو الفتح عثمان ابن جني ، **الخصائص** ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ج 1، ص 34.

(4) أبو البركات عبد الرحمان الأنباري ، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق ، ط 1، 1975 ، ص 95 .

(5) ينظر: **المصطلح النحوي في المصنفات الجزائرية** ، بعباع عثمان ، أطروحة دكتوراه جامعة أحمد بن بلة وهران ، الجزائر ، 2017 ، ص 07 .

(6) ينظر: المرجع نفسه ، ص 12. 14 .

2) أن يتّفق العلماء عليه ليدلّ على معنى من المعاني العلمية.

3) أن تكون الدّلالة جامعة مانعة لا تحتمل التّوسع أو الحصر.

4) أن يكون مختصرا يسهل تداوله ويُحسن توظيفه.

5) أن يوضع المصطلح الواحد للمفهوم الواحد.

6) أن لا يكون وضع هذه المصطلحات وضعا ارتجاليا.

ثالثا: التّعدّد المصطلحي وأسبابه:

إنّ الدّارس للّغة العربية ونحوها يجد فيها العديد من المصطلحات للمفهوم الواحد، والأمر راجع لعدّة أسباب أهمّها الخلاف النّحوي بين البصريين والكوفيين خاصة بعد المسألة الزّنبوريّة [1]، واتخاذ نهج العصبيّة المذهبيّة زمن المبرّد وثعلب، وبهذا تمثّل الخلاف النّحوي على المصطلح في عامل أساسي هو: ميل الكوفيين لاسيما الفرّاء إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها[2]. وكانت مظاهر تعدّد المصطلح النحوي والخلاف عليه على عدة صور منها:

1. **ظهور مصطلحات كوفية لها دلالات خاصة**، كمصطلح شبه المفعول يقابله المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول لأجله عند البصريين .

2. **رفض الكوفيين لبعض المصطلحات البصرية**، مثل مصطلح فعل الأمر، أسماء الأفعال، عطف البيان وغيرها .

3. **رفض البصريين بعض المصطلحات الكوفيّة**، مثل الفعل الدائم، الخلاف، التقريب وغيرها، فكان الكوفيون بهذا يحاولون النّفوذ إلى بعض المصطلحات التي يخالفون بها ما

---

[1] أبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، **معاني القرآن** ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983 ، ج 1 ص 232 . وينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 12 .

[2] ينظر: عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 1983، ص 162 . 189 .

اصـــطلح عليه البصريون، ليفترق نحوُهُم عن نحوِهِم، فكانت لهم مدرسة مستقلة بذاتها[1]، وبهذا النّهج الذي نهجته الكوفة، والذي وضـــعها موضـــع المتعصّبة إقليميا وفكريا، تحكم على نفسها حكما قاسيا.

أسباب تعدّد المصطلح النحوي: تمثلت أسباب تعدّده في ثلاثة أسباب هي:

1) مخاض المصطلح وتكوّنه:

فعدم وضوحه في ذهن النّحاة الأوائل من جهة، واختلاف نظرة النّحاة لكل مصطلح من جهة أخرى، مع عدم اقتناع الواضع للمصطلح بما تواضع عليه ، ولجوؤه إلى البحث عن مصـــطلح آخر، واهتمامه بالشّـــرح والتّوضـــيح لإيصـــال الفكرة ، كلّها عوامل وضعت المصطلح في حالة مخاض أثناء مرحلة تكوّنه.

فالباحث في الكتب التراثية كالكتاب لســـيبويه، ومعاني القرآن للفرّاء، والمقتضـــب للمبرّد ، وغيرهـــا يجـــد أنّ المصـــطلحات في هذه الكتب غير موحدة، وهذا راجع لعدم اســـتقرار المصـــطلح بعد، كَوْن النّحو لم ينضج بعد لأنّه لايزال في مرحلة التأسيس، ولم يعرف المصطلح مرحلة النّضج إلاّ بعد ظهور الخلاف بين المدرستين، فظل النحاة في هذه المرحلة يعيدون النظر في التعريفات القديمة لربّما يكشـــفون ما اِلتبس ويكملون النقص، فبقي المصطلح يتطور، لأنّه إِرث جماعي تظافرت عليه جهود العلماء منذ البدايات الأولى للنّحو[2]، فاِتّخذ المصطلح في هذه المرحلة صورا منها:

أ. تعدد دلالة المصـــطلح الواحد: فلا يمكن فهم أي نص إذا لم نفهم دلالة مصطلحاته، وتعدد دلالتها من أكثر المشـــاكل تعقيدا مقارنة مع تعدد المصـــطلحات الدالة على المفهوم الواحد، فنجد ســـيبويه يطلق لفظ الصّفة، ومشتقّاتها على النّعت والحال، والتّمييز في باب:

---

(1) ينظر: شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، دار المعارف ، القاهرة ، ط7 ، 1968م ، ص 171 .

(2) ينظر: ظاهرة تعدد المصـــطلحات، محمد عبد الرحمان الحجوج البطوش ، مجلة كلية التربية الأســـاسية ، عمان ، العدد 75 ، 2012 ، ص 73 . 74

«هذا باب ما ينتصـــب من الصـــفات كانتصاب الأسماء في الباب الأول»[1]، ويقول أيضا: «واعلم أنّ الشّـــيء يوصف بالشّيء الذي هو هو ، وهو من اسمه ، وذلك قولك: هذا زيد الطويل ، ويكون هو هو، وليس من اســـمه كقولك: هذا زيد ذاهبا، ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزنا لا يكون إلاّ نصبا»[2] ، فهي أمثلة ذكرها تمثّل النّعت، والحال، والتمييز، ومنه فإنّ في هذه المرحلة المفاهيم متصورة في الذهن، ولكن المصطلح المناسب لها غير موجود، ولم ينضج بعد.

ب.تعدّد المصطلحات وترادفها للمفهوم الواحد عند العالِم الواحد: ومثال ذلك مصطلح الحال عند ســـيبويه، تحدّث عن مفهومه بأســـماء مختلفة منها: الحال[3]، والمفعول فيه، والصّفة [4]،والمفعول به[5]، والموقوع فيه[6]،والخبر[7]، ويعود سبب التعدد عند سيبويه إلى كونه مهتمّا بالمعنى أكثر من اللفظ، فنجد الباب الواحد يجمع بين الأشباه والنّظائر، وهذا ما يبرز لنا نظرته الشّـــاملة للنحو واللّغة، فلو تأملنا العلاقة بين الحال والألفاظ الأخرى التي أطلقها ســـيبويه على الحال، لوجدنا هناك تشابه، ومثال ذلك ما ذكره في: باب ما ينتصب فيه الخبر، نحو: فيها عبد الله **قائما**، فقصد بالخبر الحال، فلو حذفنا شبه الجملة(فيها)لارتفع لفظ (قائما) وصـــارت عبد اللهِ قائمٌ فالخبر وصفٌ والحال وصفٌ، وكذلك الحال والمفعول فيها كل منهما وصـــف وقع فيه فعل الفاعل، وعلّل ابن يعيش الشّـــبه بينهما، فقال: «شبه

---

(1) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3، 1988م، ج 1 ، ص 397 .

(2) المصدر نفسه، ج 2 ، ص 121 .

(3) ينظر: المصدرالسابق ، ج 1 ، ص 44 ، 370 ، 376 ، 384 ، 391 ، 395 ، 397 ، 400 .

(4) ينظر: المصدرنفسه، ج 2 ، ص 87 ، 88 .

(5) ينظر: المصدرنفسه، ج 1 ، ص 391 .

(6) ينظر: المصدرنفسه، ج 1 ، ص 370 .

(7) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب** ،ج 2 ، ص 49 ، 50 ، 81 ، 86 ، 87 ، 88 .

الحال بالمفعول من حيث أنّها فضـــلة مثله، جاءت بعد مضـــي الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنّها مفعول فيه»[1].

2) اختلاف مصادر أخذ اللّغة والمنهج والتأثر:

فتكرار وتعدّد المصطلح واختلافه يرجع أحيانا إلى اختلاف مصادر أخذ اللّغة والمنهج الذي يتبعه النحوي والتأثر بعلوم الثقافات الأخرى، فيختلف المنهج عند كل من المدرستين لاختلاف الطريق الذي ســلكه كل منهما في إرساء قواعده، فقبل الكوفيون كل ما جاء عن العرب، وجعلوه أصــلا وقاســوا عليه، في حين لم يقبل البصــريون كل ما سمعوه، لأنّهم عزلوا جانبا كبيرا من المناطق العربية عن الاستشهاد والأخذ بكلامها[2]، وبهذا الاتّساع الذي تميزت به مدرســة الكوفة اعتبر نحوها مجموعة من البحوث ،اختلطت فيها الدّراســات المختلفــة، وهــذا واضــح جلي في كتاب معاني القرآن للفرّاء[3]. إنّ اختلاف النّحاة في المصــطلحات أمر أملته المناهج التي يتبعونها، يقول المخزومي:« وعن الخليل أخذ النّحاة الذين تتلمذوا له فكرة وضــع المصطلحات، إذ افترق تلاميذه فريقين، تأثّر كل فريق بمنهج دراســي خاص، وكان لكل فريق منهما مصــطلحات خاصة به تخضع في الغالب لمزايا منهجه وتبدو فيه خصــائصه» [4]، فتأثّرت البصرة بالثّقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني لهذا كان نحّاتها أســرع إلى التأثر بالمنهج الفلسفي، في حين كان نحّاة الكوفة أسرع إلى التأثر بالمنهج اللّغوي الوصفي[5].

---

[1] موفّق الدين يعيش ابن علي بن يعيش ، **شرح المفصّل**، مطبعة المنيرية ، مصر، ج 2 ، ص 55 .

[2] ينظر: مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصــر، ط2 ، 1958م ، ص 316 ، 361 وينظر: عبد الرحمان السّــيد ، **مدرســة البصرة نشأتها وتطورها** ،دار المعارف ، مصر، ط1 ، ص 145 .

[3] ينظر: مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة** ، ص 164 .

[4] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص 305 . وينظر: إبراهيم السّامرائي ، **المدارس النحوية**، دار الفكر، عمان، ط1 ، 1987 ، ص 33 .

[5] ينظر: مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة**، ص 26 ، 216 . وينظر: عبد الرحمان السّيد ، **مدرسة البصرة نشأتها وتطورها** ، دار المعارف ، مصر، ط1، ص 88.

3) أثر الفكر النّحوي في تعدّد المصطلح:

فالنّحو ذو طبيعة اجتهاديّة بحثيّة، محلّ خصومة النّحاة في كلا الفريقين، حيث نظر كلّ منهما إلى مصطلحات سيبويه نظرة النّاقد ثم شُرع في تهذيبها وتطويرها حتّى وصلوا بها جميعا إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمصطلحات النّحويّة إليه[1].

وعليه فإنّ استعمال عدد من الألفاظ للمفهوم الواحد لا يعني بالضّرورة أنّه لم يكن هناك قصد إلى الاصطلاح ، بقدر ما كان القصد هو إيضاح المفهوم وتفسيره عند النّحاة القدامى فظلّت الألفاظ ترتقي عندهم حتى استقر حالها ، ومن جهة أخرى يظهر لنا أنّ اختلاف المناهج في تناول الدرس اللغوي أوجد لنا مصطلحات تناسب المنهج المتّبع عند كل فريق ، فَرَاقَ للّكوفيين مصطلحات تتفق مع فكرهم النحوي ومنهجهم الوصفي فكان بهذه الأسباب تعدّد المصطلح النحوي .

رابعا: أنواع التّسمية في المصطلح :

توزّعت تسمية المصطلحات النحوية على أقسام الكلام العربي حسب وجهة نظر النّحاة القدامى فهناك تسمية: اسميّة، وفعليّة، وحرفيّة، ومركّبة نحو:

- المبتدأ، واسم الإشارة هي مصطلحات في باب الاسم .
- الفعل، والفعل المتعدي، والفعل اللازم هي مصطلحات في باب الفعل .
- حروف التفسير، والاستقبال، وهمزة الوصل مصطلحات في باب الحرف .

أمّا المركّب فهو ما كان مركب من أكثر من مفردتين نحو: المفعول المطلق، والتوكيد المعنوي ، وأسماء الأفعال كلها مصطلحات في باب المركب[2].

---

[1] ينظر: عوض حمد القوزي ، المصطلح النحوي، ص 156 .

[2] ينظر: علل التّسمية في المصطلح النحوي، ص 181 ، 182.

خامسا: معاني القرآن للفرّاء

1) الفرّاء:

هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي الدّيلمي الكوفي، مولى بني أسد من الكوفة، وقيل مولى بني مِنقَر [1]، والرّاجح مولى بني أســـد من الكوفة [2] ،يقال إنّه لقّب بالفرّاء لأنّه كان يخيط الفِرَاء، ويبيعها[3] ، وقيل لأنّه كان يفري الكلام[4] ، والفريُ هو الأمر العظيم، وهو أيضـــا المبالغة في الأمر حتّى يُتَعجّب منه، ذو أصـــل فارســـي، يكنّى بأبي زكريا، وقيل أبي بكر، نزل بغداد وأملى بها، كان مولده سنة(144هـــ) ، كان إماما ثقة من أئمة مدرســـة النحو بالكوفة، ومن أوسع الكوفيين علما، قال أبو العباس ثعلب(ت291ه) :« لولا الفرّاء لما كانت العربية، لأنّه خلّصـــها، وضـــبطها، وهذّبها، ولولا الفرّاء لســـقطت العربيـــة، لـــأنّها كانت يُتَنازع فيها، ويدّعيها كلّ من أراد، ويتكلّم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتـــذهب»[5]، وقال فيه ثُمامة بن أشـــرس المعتزلي: «ذاكرت الفرّاء فوجـــدته في النحو نســـيجا وحده، وفي اللّغة بحراً، وفي الفقه عارفا باختلاف القوم، وفي الطّب خبيرا، وبأيام العرب وأشـــعارها حاذقا»[6]. أخذ القراءة عن أبي بكر عيّاش، وعن على بن حمزة الكســـائي، وعن محمد بن أبي حفص الحنفي، وروى القراءة عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم، ومحمد بن عبد الله بن مالك وهارون بن عبد الله .

---

[1] أحمد مكي الأنصـــاري ، **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة** ، مطبوعات المجلس الأعلى للفنون والآداب ، القاهرة ، ط 1964م ، ص19 .

[2] المرجع نفسه، ص 41 .

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 31 .

[4] أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب** ، مكتبة القدسي ، ط 1350ه ، ج 2 ، ص 19 .

[5] ينظر: **تراث الفرّاء في رسم المصحف الشريف من خلال كتاب معاني القرآن للفرّاء** ، حاتم بن عبد الرحيم آل جلال التميمي ، مجلة تبيان للدراسات القرآنية ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ، العدد 13 ، 1434 ه ، ص 352 .

[6] أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب** ،ج2 ، ص 19 .

رحل الفرّاء إلى بغداد، واتّصـــل بالمأمون، وهناك ألّف **معانيه**، له تصـــانيف كثيرة منهـــا: معاني القرآن، وهو أشـــهر كتبه التي نقل لنا فيها النحو الكوفي، وهو مدونة هذا البحث، وكذلك كتاب البهي، وكتاب اللّغات، وكتاب المصـــادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، الأيام والليالي والشهور، واختلاف أهل البصرة والكوفة والشّام في المصاحف، وكتاب الحدود، والوقف والابتداء، والمفاخر، والنوادر[1]، توفي ســـنة(207هـــ) في طريقه إلى مكة، وعمره ثلاث وستون سنة، ذكره بروكلمان فقال:«أنّه الكوفيّ الوحيد الذي تناول مسائل النحو على وجه متسلسل»[2] ، ونعته المستشرق يهان فك:«بالفرّاء العظيم»[3] .

2) كتاب معاني القرآن:

توحي لنا تســـمية الكتاب، اهتمامه بكلّ ما يصـــعب فهمه من القرآن، لغة ومعنا وتركيبا ونحوا وقراءات قرآنية وأسباب النزول، ويُعرف الكتاب بين الجمهور باسم معاني القرآن إلاّ أنّ هناك **روايتين** له تبيّن أنّ له اسما آخر، وهي لتلميذي الفرّاء: **محمد بن الجهم السّمرّي** و **سلمة بن عاصم**، أمّا رواية محمد بن الجهم فإنّ القارئ لمقدمته في رواية هذا الكتاب يجده يذكر اســـما آخر له حيث يقول: «حدّثنا الفرّاء قال: تفســـير مشـــكل إعراب القرآن ومعـــانيه»[4] . وقد اتّفق العلماء على أنّه هو راوي الكتاب، أما رواية ســـلمة بن عاصم فهي مفقودة، ولم يصل لنا منها شيء، ولم يَكتب التّاريخ لها الظّهور والمعرفة بين الناس رغم أنّها الأجود، فيروي لنا الزبيدي في طبقاته فيقول: أنّ أبا علي إســـماعيل سمع محمد بن القاسم بن محمد الأنباري يقول:«**وكتاب سلمة أجود الكتب**، يريد كتابه في معاني القرآن، لأنّ ســـلمة كان عالما، وكان لا يحضـــر مجلس الفرّاء يوم الإملاء بل كان يأخذ

([1]) ينظر: خديجة الحديثي ، **المدارس النحوية** ، دار الأمل ، أربد ، ط3 ، 2001 ، ص 158 .

[2]كارل بروكلمان ، **تاريخ الأدب العربي** ، تر: عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، ج م ع ، ط4 ، ج2 ، ص 196.

[3]ينظر: أحمد مكي الأنصاري ، **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة**، ص 163 .

[4]ينظر: أبي زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، **معاني القرآن**، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983 ، ج1 ، ص 17 .

المجالس ممّن يحضـــر، ويتدبرها فيجد فيها السّهو فيناظر عليها الفرّاء، فيرجع عنه»[1] ، ومن هذا اكتسبت روايته الجودة.

مما تقدم يبدو أنّه لا فرق بين التســـميتين فكلاهما يدلّ على مضـــمون الكتاب، وأنّه كتاب في تفســـير كلام الله تعالى، إلاّ أنّ الاســـم الذي أورده السّـــمرّي نجده معبرا عن المضـــمون بدقة، زيادة على ذلك فإنّ اسم معاني القرآن كان شائعا عند العلماء قديما، فهو اسم تعارف عليه العلماء فتسمية الكتب التي تتناول القرآن الكريم وتفسيره، فذكر ابن النّديم في فهرســـه تحت عنوان:«الكتب المؤلفة في معاني القرآن ومشـــكله ومجازه»[2] خمســـة وعشرون مؤلفا بهذا العنوان، وتجمع جميع الكتب القديمة والحديثة: أنّ **سبب تأليف** الفرّاء لكتـــاب معاني القرآن يعود إلى عمر بن بكير حيث طلب من الفرّاء كتابا يعينه في الإجابة على أســـئلة الحسن بن سهل له في القرآن الكريم، فيروي لنا ابن النّديم:«قال أبو العباس ثعلب: كان الســـببَ في إملاء كتاب الفرّاء في المعاني أنّ عمر بن بكير كان من أصحابه، وكان منقطعا إلى الحســـن بن ســـهل، فكتب إلى الفرّاء: إنّ الأمير الحســـن بن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فإن رأيت أن تجمع لي أصـــولـــا أو تجعـــل في ذلـــك كتـــابـــا أرجع إليه فعلت»[3] ،فلمّا قرأ الفرّاء الكتاب قال لأصحابه:«اجتمعوا حتّى أملي عليكم كتابا في القرآن، وجعل لهم يوما، فلمّا حضروا خرج إليهم، وكان الحضـــور عدده كبيرٌ، وكان في المســـجد رجل يؤذن فيه من القرّاء، فقال له اقرأ، فقرأ فاتحة الكتاب ففسّـــرها حتّى مرّ في القرآن كله على ذلك، يقرأ الرجل والفرّاء يفسّر»[4] .

---

[1] ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1973 ، ص 137 .

[2] ينظر: ابن النّديم ، **الفهرست** ، دار المعرفة ، بيروت ، ص 51 . 52 .

[3] أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج1 ، ص 12 . وينظر: ابن النّديم ، **الفهرست**، ص 52 .

[4] أحمد مكي الأنصاري ، **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة**، ص 269 .

فكـــان كتـــابـــه نحو ألف ورقة، وهو كتاب لم يُعمَل مِثلَه ولا يمكن أحدٌ كذا أن يزيد عليه، واســـتغرق الكتاب ليخرج للنّاس كاملا ما يقارب ثلاث ســـنوات، وذلك بناء على ما ذكره محمد بن الجهم السّـــمرّي، حين قال: «هذا كتاب فيه معاني القرآن، أملاه علينا أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء -يرحمه الله – عن حفظه من غير نســـخة في مجالســـه، أول النّهار من أيام الثلاثاوات والجُمَعِ في شهر رمضان، وما بعده من سنة اثنتين، وفي شهور سنة ثلاث وشهورٍ من سنة أربع ومائتين» [1] .

فكانت **بداية تأليف هذا الكتاب** في شـــهر رمضـــان من ســـنة(202ه) واستمرت إلى ســـنة(204ه)، وهي السّـــنة التي أكمل فيها الفرّاء كتابه معاني القرآن، فكان **كتابا موسوعة عربية،** لم يقتصـــر الفرّاء فيها على تفســـير القرآن من النّاحية الإعرابيّة، بل جمع النّحو والصرف واللّغة والأدب والبلاغة، إضافة إلى اهتمامه بالقراءات القرآنية، فنجده يفسّر الآية من النّـــاحيّة النّحويّة تارة والصّـــرفيّة تارة أخرى واللّغويّة والأدبيّة والبلاغيّة تارة أخرى كذلك، واعتمد الفرّاء في **عرض مادّة كتابه وترتيبها** على ترتيب ســـور وآيات المصحف الشّـــريف، فابتدأ تفســـيره لسورة الفاتحة ثمّ البقرة مُرُورًا بآل عمران، وهكذا حتى انهى بســـورة الناس غير أنّه لم يفسّـــر آيات السّور كاملة، وإنّما يعرض للتي فيها مشكل نحويا كان، أو صـــرفيا ، أو أدبيا، وغير ذلك، وبهذا الأسلوب الذي نهجه **أخذ كتابه أهمية** بالغة ترجع لعدة أمور منها:

أ. اتصـــال كتاب المعاني اتصالا مباشر بالقرآن الكريم، وكفى بهذا شرفا، كونه كتاب يبيّن، ويوضّـــح لنا عناية واهتمام الفرّاء بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، فكثيرا ما كان يستشهد بها في تفسيره لآيات الذّكر الحكيم، كما وقف في بعض الأحيان موقف النّاقد لها.

ب. أنّ الفرّاء من الأئمة الذين لهم قدم راسخة في علوم العربية عامة، والنّحو خاصة حتّى أنّه لقّبَ بأمير المؤمنين في النحو.

---

[1] أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج 1 ص 14 .

ج. للكتاب مكانة علمية، فهو مرجع أساس لأصول النّحو الكوفي وقواعده ومصطلحاته في ظل فقدان مؤلفات كثير لنحّاة الكوفة .

د. يُعدُّ كتاب تفسيرٍ يشملُ النّحو والصّرف والبلاغة والأدب، فكان الفرّاء بكتابه، خير ممثــل لأراء الكوفيين في المســائل النحوية، حيث وصــفه إبراهيم رفيده: أنّه من أقدم التّفاســير، وأنّه المرجع الباقي للمذهب الكوفي قائلا: «هو كتاب قيّم ولا شــكّ، ويزيد من قيمته، وعلوّ شأنه أنّه من أقدم التّفاسير التي وصلت إلينا، أو هو أقدمها» [1] .

ه. يمثّل الكتاب حقلا واســعا وغزيرا للمصطلحات الكوفيّة، وامتاز أسلوب الفرّاء فيه بالسّــلاســة والوضوح في بيان، وشرح القواعد العربيّة، ففسّر آيات الذّكر الحكيم بأبسط طريقة وأســهل عرض، ليتمكن النّاس على اختلاف مســتوياتهم من فهمها، فكان أسلوبه يتباين بين الإيجاز والإسهاب في الشّرح، نَحْوَ ايجازه في تفسير **قوله تعالى:**﴿...كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَــوْاْ فِيهِ ﴾ البقرة [2] ، واســهابه في تفســير قوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ الفاتحة [3] ، فــابتدأ تفســيره بالحديث عن حذف الألف واثباتها في﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ في فواتح السّور، فيقول محمد بن الجهم: قال فأول ذلك اجتماع القراء وكُتّاب المصاحف على حذف الألف من **بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ** وفي فواتح الكتب واثباتهم الألف في قوله تعالى﴿ فســبح باســم ربك العظيم﴾ ، وتلا بعد ذلك سورة الفاتحة مقتصرا فيها على تفسير ثلاث آيات فقط وهن: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ... ﴾ ، ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ... ﴾ ، ﴿ ... وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وهكذا [4] .

---

[1] ابراهيم عبد الله رفيده ، **النحو وكتب التفسير**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ط 3 ، 1990 م ، ص 180 .

[2] أبو زكريا يحي بن زياد الفرّاء ،**معاني القرآن** ، ج 1 ، ص 18 .

[3] المصدر نفسه ، ج 1 ، ص 3 .

[4] ينظر: المصدر السابق ، ج1 ، ص من 1 إلى 8 .

الفصل الثّاني

المصطلح النّحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء

1. مصطلح النّحو الكوفي في معاني القرآن .
2. مصطلحات كوفية خالصة .
3. توظيف المحدثين لمصطلحات النحو الكوفي .

أولا: مصطلح النحو الكوفي في معاني القرآن للفرّاء

سنتكلم في هذا الفصل عن مصطلحات النحو الكوفي الواردة في كتاب معاني القرآن للفرّاء كونه يمثّل مرحلة التّميّز، والاستقرار للمدرسة، وعليه فإنّ الدّراسة تقتضي منا التطرق إلى المفاهيم النحوية الكوفية، ومصطلحاتها لا غي، فإن وجد المفهوم والمصطلح الكوفيين فإننا سنأتي به بشيء من التعليق، على سبيل الشرح، فلاحظنا من خلال تتبعنا للمصطلحات تنوّعها، وتعدّدها في السورة الواحدة، فكان الاختيار لمصطلح أو اثنين من كلّ سورة لنستوفي عددا لابأس به من سور معاني القرآن للفرّاء.

1)الموقت:

هو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين **المعرفة**، يتحدّد معناه من خلال سياقاته المختلفة، ولقد استعمله الفراء في قوله تعالى:﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً ٢٨٢﴾ البَقَرَة فقال: « وذلك أنّه جائز في النّكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها ، لأنّك تقول: إن كان أحد صالح ففلان، ثم تلقى أحدا فتقول: إن كان صالح ففلان، وهو **غير موقّت** فصلح نعته مكان اسمه إذا كان جميعا غير معلومين، ولم يصلح ذلك في المعرفة لأنّ المعرفة موقّتة معلومة»[1]، ولعلّ الأمر يزيد اتضاحا في قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧﴾ الفَاتِحَة وذلك أنّ(غيرِ) نعت للذين لا للهاء والميم ، وهي ليست مصمودة للمغضوب أي ليست مقصودة بل المقصود هو الذين، ولا يجوز لك قول: مررت بعبد الله غيرِ الظّريف، إلاّ على التكرير، لأنّ عبد الله غير موقّت[2]، وهو إذ يقول هذا فإنّه يَعدّ بعض المعارف غير موقّتة، أي أقلّ درجة من العلم نحو: الذي ، والسارق، وهذا على الرغم من وجود أداة التعريف، ويعدّ الضّمير **موقتا**، وعليه فإنّ حدّ الموقّت هو المعرفة المحددة الواضحة

---

[1] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 3 ، 1983، ج1 ، ص158 .

[2] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 7 .

المعيّنة المقصـــودة، كالعلم والضمير وحدّ غير الموقت هو النكرة التي لا تدل على شيء محدد معيّن ومقصود .

2)الاسم الثابت:

أحد المصطلحات التي تفرّد بها الفرّاء يقابله عند البصريين **الاسم الجامد** ، ذكره في تفســـير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْـــرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ الإنســـان، فقال:« والعرب تجعل... النصـــب في **المزاج**، فيمكننا أن نقول: كان سيّدَهم أبوك، وكان سيّدُهم أباك، والوجه أن تقول: كان ســـيدهم أبوك، لأن الأب **اسم ثابت** والسيد صفة من الصفات، وهو مصطلح غير مطرد»[1].

3) الاسم المجهول:

تردّد اســـتعماله كثيرا عند الفرّاء، وغالبا ما يقترن بكان نحو قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْـــرَةٍ ... ٢٨٠﴾ البَقَرَة ، واســـتعمله الفرّاء في قوله تعالى: ﴿... إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً... ١٤٥﴾ الأَنعَام ، فمن نصـــب قال: من عادة (كان) عند العرب مرفوع ومنصـــوب ، فأضمروا في كان **اسما مجهولا**، وصيّروا الذي بعده فعلا خبرا لذلك المجهول[2]،والظاهر أنهم إنّما أرادوا بالاسم المجهول ما يعرف عند البصريين بالضمير المستتر، لأنّه يأتي بعد الأفعال الناقصة دائما، والحروف الناسخة أيضا، وقد علّل الفرّاء النصب بأنْ يُضمِر في كان اسم مجهول، وينصـــب ما بعدها على أنه خبر لهما، فهو يرى أنّ العرب احتاجت للمرفوع والمنصوب مثل كان لها مرفوع ومنصوب .

4) الاسم الموضوع: يطلقه الفرّاء على **اسم الجنس** عند البصريين، وذكره في كتابه المـــذكر والمؤنـــث حيث قال: « ثم يأتي نوع آخر من الجمع مثل: الشـــاء ، والبقر، والحصـــى، فهذا **اسم موضوع** ، فإذا أراد العرب إفراد واحدة قالوا: شاة للذكر والأنثى ،

---

(1) أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج3 ، ص215 .

(2) ينظر المصدر نفسه ، ج 1، ص 261 .

ولم ترد بالهاء هاهنا، التأنيث المحض، إنما أرادوا الواحد»[1]، فهنا اســـتعمله للدلالة على اســـم الجنس، والفراء عندما يقول الاســـم الموضوع، أي أنّ الناس تواضعوا عليه فاستقر هكذا، ويســـتعمله أيضا في معانيه عندما يستطرد شارحا لبعض قواعد الصرف، فيقول:« وقالت العرب موهب فجعلوه اســـما موضوعا على غير بناء، وموكل اسما موضوعا»[2]، وموكل هو اسم حصن أو جبل ، وهذا أيضا من باب المواضعة .

5) التبيين الترجمة التكرير المردود:

هذه المصطلحات أطلقها الكوفيون على ما يسمى عند البصريين **بدلا**، فيذكر الأخفش، أنّ الكوفيين يســـمونه بالترجمة والتبيين، وقال: ابن كيســـان: يسمونه بالتكرير، وقد ذكر الســـيوطي في(**الهمع**) نفس الكلام في مبحث البدل[3]، ويســـمّي ســـيبويه البدل عطف بيان[4]،وذلك لأن عطف البيان يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه [5]، أما عن كثرة التســـميات هذه فإنها جاءت لاختلاف النظرة التي نظرها الفراء، كل مرة على حده، **فالترجمة والتبيين** جاءا بمنظور المعنى **والتكرير والمردود** جاءا بمنظور أخر هو الشكل والإبدال ، **فالترجمة** في معناها اللغوي هي بيان لغة ما بلغة أخرى، و**التبيين** من بَيّنَ وهو مصـــدر على وزن تفعيل ومعناه الكشف، وذلك لأن الجملة لا تعتبر مفهومة في حالة ما لم تقترن بالبدل، الذي إنما جاء لتبيين الكلام، أما المردود والتكرير فهما مصطلحان صيغا من جانب الإعادة، وذلك لأن **التكرير** في معناه اللغوي ذكر الشيء مرة فصاعدا، أما مصطلح

---

(1) أبو زكريا الفراء ، **المذكر والمؤنث**، تح: رمضان عبد التواب ، دار التّراث ، القاهرة ، ط2 ، 1989 ، ص61 .

(2) أبو زكريا الفراء ، **معاني القرآن** ، ج2 ، ص153 .

(3) ينظر: محمد بن علي الصبان ،**حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى**، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، ج3 ، ص183. وينظر: السيوطي ،**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج1 ، ص 212 .

(4) ينظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج1 ، ص 216 .

(5) ينظر عبد الرحمان ابن الأنباري ، **أســـرار العربية** ، تح: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1997م ، ص 156 .

المردود فليس مطردا بمعنى البدل بل غالبا ما كان يأتي للدلالة على العطف، فإن ورد مرة أو مرتين، فهذا لا يعني لنا أنّه دال على هذا المفهوم، وما يخص مصـــطلح التكرير فلقد اطّرد بمعنى البدل.

6) التفسير:

يستعمل الكوفيون هذا المصطلح للدلالة على **التمييز** غالبا، **والمفعول لأجله ، وعلى بدل الجمل**، أو **بدل المطابقة** عند البصـــريين، ويســـمّيه النّحاة التمييز[1]، كما ذكر ذلك التهانوي، ومعناه لغويا: على وزن «تفعيل من الفسر وهو البيان والكشف»[2]، فيشرحه لنا الفرّاء قائلا: وإنّما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب على ما أتاك على هذا المثال ما أضـــيف إلى شـــيء له قدر كقولك: عند يقدر قفّة دقيقا، وقدر رطلين عســـلا، فهذه مقادير معروفة يخرج الذي بعدها مفســـرا، لأنّك ترى التفســـير خارجا من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هو[3]، فالفراء يوضح لنا وظيفة التمييز في الجملة، ولماذا يســـتعمله المتكلم، وعلى هذا الأســـاس فإنّ الغالب على استعمال مصطلح التفسير هو المقابل البصري **التمييز**، إلاّ أنّه يقع في نفس العيب، وهو وجود مفاهيم أخرى لهذا المصطلح مما يجعله متشعب الدلالة حيث لا يفهم إلاّ من خلال وضعه في سياقه العام، فيتوضـــح معناه من خلال القرائن الدالة على ذلك المفهوم، **فالتفســـير** بمعنى **التمييز** تسبقه مقادير أو اســـم تفضيل، وبمعنى **المفعول لأجله**، ينصب لأجل الفعل لا به ويدلّ على **البدل** إذا ســـبقه اســـم يكون التفســـير عوضـــا عنه، ويعتبر هذا الخلط عيبا من عيوب صياغة

([1]) ينظر: محمد علي التهانوي ، موســـوعة كشـــاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تح: علي دحروج ، تر: عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط**1** ، **1996**م ، ج1، ص493 .

([2]) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 491 .

([3]) ينظر: أبو زكريا الفراء ، **معاني القرآن** ، ج 1 ، ص 226 .

المصـــطلح على عكس البصـــرة التي وضعت لكل مفهوم مصطلحا خاصا به، يفهم ما إن يذكر.

7) التشديد:

يســـتعمل الفراء هذا المصـــطلح للدلالة على **التوكيد**، ويظهر لنا ذلك عندما يستشهد ببيتين أنشدهما إيّاه المفضّل الضبّي أخذنا منهما البيت الثاني:

ولا أثبان بـــأن وجهك شـــانه * خموش وإن كان الحميمُ الحميمُ .**

«وإنما رفع الحميمُ الثّاني لأنّه تشديد للأول، ولو لم يكن في الكلام الحميم لرفع الأول»[1]، فأول ما ظهر هذا المصـــطلح ظهر هنا، ولعلّ معناه بيّن واضـــح لا غموض فيه، وهو التوكيد اللفظي الذي معناه إعادة اللفظ الأول بعينه، ويســـتخدم الفرّاء مصطلح التشديد في مثل قوله تعالى:﴿ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ٧٨﴾ سُـورَةُ البَقَرَةِ، فالأماني عند الفرّاء على وجهين في العربية: **التخفيف**، ومنهم من **يشدّ** وهو أجود الوجوه[2] ،وهذا الذي ذكر التهانوي مقابلا إيّاه للتخفيف، وهو الإدغام[3]،والتشديد تضعيف للحرف، والفرّاء يطلق مصـــطلح التوكيـــد لكن ليس بالمعنى النحوي الذي يقصـــد به(اللفظي والمعنوي)،وإنّما للمصطلح البلاغي الذي يتحدد معناه من المعنى العام، فمثلا عندما ذكر الآية ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى الصُّدُورِ ٤٦﴾ سُورَةُ الحَجّ، قال: « إنّ القلب لا يكون إلاّ في الصـــدر، وهو توكيد مما تزيده العرب على المعنى المعلوم»[4]،فاســـتعمال مصـــطلح التشديد، وكان عنده بمعنيين: أولهما **التوكيد**، وثانيهما: **الإدغام** .

---

(1) أبو زكريا الفراء ، **معاني القرآن** ،ج1 ، ص186 .

(2) ينظر المصدر نفسه ، ج1 ، ص 49 .

(3) محمد علي التهانوي ، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، ج 1 ،ص445.

(4) أبو زكريا الفراء ، **معاني القرآن**، ج2 ، ص 228 .

8) التوحيد:

مصطلح كوفي استعمله الفراء، وقصد به الإفراد، فقد ورد عنده بشكل مطرد مستعملا إيـــاه في قولـــه تعالى:﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ ٤١﴾سُـــورَةُ البَقَرَةِ، قال: **فوحّد** الكافر وقبله جمع[1]، أي جعل لفظة كافر مفردة، والخطاب للجميع، بدليل وجود الواو قبلها، وهو على الرغم من أنّه جاء واحدا، إلاّ أنّ المقصـــود الجمع حيث قال: وهو لفظ توحيد، فالفراء أقرّ باســـتعمال مصـــطلح التوحيد بدل الإفراد والجماع بدل الجمع، وهو مطرد ومســـتقر في معانيه، مقابلا لما يريده البصريون **الجمع والإفراد** .

9) الجحد:

إنّنا حينما نعرض لكتاب الفرّاء، فإنّنا نجد هذا المصـــطلح قد استعمل بمعناه اللغوي حينا، واســـتعمله غالبا بمعناه الاصـــطلاحي، فعندما تكلم عن قوله تعالى:﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٢٤﴾سُـــورَةُ النَّحْل، قال:« فهذا قول أهل **الجحد**»[2]، ويقابله **النفي** عند البصريين، وللتدقيق في هذا الأمر رجعنا إلى كشاف اصطلاحات الفنون للتفريق بين النفي والجحد:« أنّ النّافي إن كان صـــادقا سمّي كلامه نفيا ...، وإن كان كاذبا سمّي جحدا ونفيا أيضـــا، فكل جحد نفي وليس كل نفي جحدا»[3]، ومعنى الجحد في اللغة: إنكار الشـــيء مع العلم به، ويلجأ الفراء أحيانا إلى التأويل، حتى يظهر معنى الجحد الذي ليس ظاهرا، وذلك حتى يســـتقيم المعنى، نحو قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ... ٣٤﴾سُورَةُ لُقۡمَانَ ، « فيـــه تـــأويل حجد أي ما يعلمه غيره»[4]، فقد نظر الفراء إلى الآية من جهة المخالفة، كون الأســـلوب الوارد في الآية توكيدا، والذي يفيد تفرده سبحانه عز وجل بعلم

---

[1] ينظر المصدر نفسه ، ج1 ، ص 32 ، 33 .

[2] ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1، ص39 .

[3] محمد علي التهانوي ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ج2 ، ص1722 .

[4] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن، ج 3 ، ص 299 .

السـاعة، هذا العلم الذي يقتضي عدم علم غيره بها وفي قوله تعالى:﴿حِكْمَةٌۢ بَـٰلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾سُورَةُ القَمَرِ، يرى أنه« إن شئت جعلت **ما** جحدا، تريد: ليست تغني عنهم النذر»[1]، وفي قوله تعالى:﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾سُـورَةُ الأَنبيَاءِ، وفي الحرام معنى الجحد والمنع[2].

10) الجري:

وهو مصطلح استعمل للدلالة على المنصرف وغير المنصرف فما يجري هو الاسم المصروف، وما لا يجري هو الاسم الممنوع من الصرف، ويستعمل الفرّاء هذا المصطلح غالبا عندما يتعرض للمنصرف أو غير المنصرف في القرآن الكريم، والصرف من جهة أخرى مصـطلح يسـتعمله الكوفيون للدلالة على النصب على الخلاف، ولعلّ إعراب قوله تعالى:﴿... وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا... ﴾سُـورَةُ آلِ عِمْرَانَ، يوضح لنا هذا المصطلح الذي لا يوجد خلاف في مفهومه فالفرّاء يقول:« وفي زكريا ثلاث لغات، القصـر في ألفه فلا يستبين فيها رفع ولا نصـب ولا خفض، وتمدّ ألفه فتنصب وترفع بلا نون، لأنه لا **يجري**»[3]ولم يبيّن الفراء لنا اللغة الثالثة، وفي قوله تعالى:﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسَّ سَقَرَ﴾ سُورَةُ القَمَرِ، يفسّـر أنّ سـقر اسم من أسماء جهنم لا يجري والسّبب في ذلك «أنّ كل اسم كان المؤنث فيه الهاء، أو ليس فيه الهاء فهو لا يجري إلاّ في أسـماء مخصـوصـة، خفت فأجريت، وترك بعضهم إجراءها»[4]، ولكن الغالب الذي استقر عليه الدارسون، أنّ الجري وعدمه من مصطلحات الفرّاء، ولعلّ التهانوي كان منصفا – وإن لم يذكر نسبته إلى الفرّاء – حينما ذكر أنّه أحد المصـطلحات التي تميز بها النحو الكوفي عن البصـري ذلك أنّ التهانوي لا يذكر مصـطلحات الكوفيين إلاّ نادرا، فقال:«المُجرى بضم الميم على أنه اسم

---

(1) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 105 .

(2) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 138 .

(3) المصدر السابق ، ج1 ، ص208 .

(4) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 110 .

مفعول من الإجراء، في الاصطلاح القديم للنحاة، هو اسم للمنصرف، كما أن غير المُجرى، اســـم لغير المنصرف...، وسيبويه يسمي الحركات مجاري»[1]، وعليه فالفراء محقّ في إطلاقه (مجرى) لأنه فهم ما قاله سيبويه أن الحركات مجاري الكلم، وصاغ مصطلحه الذي انفرد به من كلام ســـيبويه، والحقيقة أنّ الصّـــرف والمجرى متقاربان في المعنى، فمعاجم اللغة تبيّن لنا أنّ الجري: هو منصـــرف الماء، والتصريف تصريف الرياح وتحويلها من وجـــه إلى وجـــه[2]إلـــاّ أنّ الفراء أكثر من توظيف الجري وعدمه حتى لا يقع القارئ أو المســـتمع في اللّبس بالمصـــطلح الأخر، الذي يطلقه على النصـــب على الخلاف، ويسمّيه صرفا أيضا .

11) الخفض:

السؤال الذي نطرحه هنا: لماذا سمّى الكوفيون الجر خفضا؟ يجيب الزّجاجي فيقول في **عِلَلِهِ:**« ومن ســـمّاه منهم ومن الكوفيين **خفضـــا**، فإنّهم فسّـــروه نحو: تفســـير الرفع، والنصـــب، فقالوا: لإنخفاض الحنك الأســـفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين »[3]، وهو مصـــطلح لم تختلف المدرستان حول دلالته، فهو عند البصريين كالجرّ، وقد استقاها الكوفيون من كلام الخليل، ولكنهم عمّموا اســـتعماله، فأطلقوه على حركات المنون وغير المنون[4]، أمّا البصـــريون فقد نقلوا عن الخليل الجر من حركة يستعان بها على التخلص من الساكنين ، والفرّاء على رأس نحاة الكوفة لم يتردد في استعماله ، بل لم نجده يستعمل الجر ولو لمرة واحدة ، فقد أورده في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ٦٤﴾سُـــورَةُ الأَنفَالِ، جاء التفســـير« يكفيك الله ويكفي من اتبعك، فموضـــع الله في

---

(1) محمد علي التهانوي ، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، ج2 ، ص1472 .

(2) ينظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، **القاموس المحيط** ، دار الجيل ، بيروت ، مادة صرف .

(3) أبو القاســـم الزجاجي ، **الإيضـــاح في علل النحو** ، تح: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م ، ص93.

(4) ينظر: مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة** ، ص258 .

حسبك **خفض**»[1]،ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿...غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ... ٣١﴾سُورَةُ النُّورِ« فإنّه يخفض لأنه نعت للتابعين»[2]، والمهم أن المصطلح استقرعند نحاة الكوفة حتى تميّزوا به دون غيرهم مثلما فعلوا مع بعض المصطلحات الأخرى .

12) الكناية:

مصطلح اشتهر به نحاة الكوفة، وعلى رأسهم الفرّاء للدّلالة على **الضّمير**، من أضمرت الشيء في نفسي، إذا أخفيته وسترته فهو مضمر، كالحكيم بمعنى المحكم، والنحاة يقولون: إنّما سُمّي بذلك لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسّع، أو لعدم صراحته كالأسماء المظهرة، فأخذ مصطلح الضمير من هذا لأنه يستتر به الاسم الصريح، والضّمير مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون كناية أو مكنيا، وهو بالمعنى نفسه فإنّ الكناية يكنى بها متكلم، أو مخاطب ، أوغائب تقدم ذكره[3]، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ... ١٨٠﴾سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ،« فهو كناية عن البخل فهذا لمن جعل الذين في موضع نصب»[4] ، والظاهر أنّ الفراء استعمل المكني والكناية كثيرا محاولا أن يثبت هذا المصطلح، ويتميز به عن غيره في مدرسة البصرة، فوظّفه في معانيه، لكن بنسبة قليلة، وأحيانا يوظّف مصطلح الضمير لكن ليس بالمدلول الذي يقصده البصريون، بل بمعنى المضمر كما أنّ اسم الإشارة عنده ضميرا، بل كل ما حذف فهو ضمير، مثلما يرى في الحروف المقطعة في فواتح بعض السّور قال:« فما الذي يرفع ﴿قۚ... ١﴾ ، ﴿صۚ... ١﴾،إذا لم يكن بعده مرافع ؟ ، فيجيبنا الفراء بقوله أنّ قبله ضمير يرفعه، مبتدأ محذوف، وهو بمعنى الإضمار، أو الحذف .

---

(1) أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج 2 ، ص417 .

(2) المصدر نفسه، ج 3 ، ص250 .

(3) ينظر: الجرجاني ، **التعريفات** ، ص 187 .

(4) أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج**1**،ص**249**.

13) لا التبرئة:

اســـتعمل هذا المصطلح ابن الحاجب، ولا يدلّ هذا إلاّ على قوته، فابن الحاجب في **الكافية** يســـتعمل مصطلح **لا التبرئة** قائلا:« واعلم أنّ الجار إذا دخل على لام التبرئة، منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك: كنت بلا مال، وغضـــبت من لا شـــيئ»[1]، وأخذ بهذا المصـــطلح ابن هشـــام أيضـــا حيـــث يرى أنّ:«(لا) العاملة عمل **إنّ** إذا أريد بها نفي الجنس...تســـمى حينئذ تبرئة»[2]وقال الأندلســـي:« وإنّما سميت لا هذه بالتبرئة لأنّها تنفي الجنس فكأنّها تدل على البراءة من ذلك الجنس»[3]، ومن بين الاســـتعمالات الواردة عند الفراء لهذا المصـــطلح، قوله تعالى:﴿... لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ... ٢٥٦﴾سُورَةُ البَقَرَةِ ، قال: فتكتب بالألف، لأن(لا) في انفصـــام تبرئة، والألف من انفصام خفيفة[4]، فالفراء يستعمل التبرئة للام، ويبيّن أنّ هذه الهمزة هي همزة وصـــل، ولم يدع الفراء مصطلح التبرئة يمرّ بدون تفصيل ففي قوله تعالى:﴿... فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُـوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّۗ... ١٩٧﴾سُورَةُ البَقَرَةِ، قال:« فالقراء على نصـــب ذلك كله بالتبرئة إلاّ **مجاهدا**، فإنّه رفع الرفث والفسوق، ونصب الجدال، وكل ذلك جائز...، والســـبب في ذلك: أنّ النصـــب تَبِعَ آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضـــا ونصب بعضـــا، فلأنّ التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون والنصب بحذف النون»[5]، فالرفع جائز، شـــرط أن يكون ما بعد (لا) التبرئة نكرة، لأنّه اشترط النون والنون هي التنوين، والتنوين علامة النكرة، هذا شرط الفراء ، وأمّا وجه النصب فبحذف النون.

---

(1) محمد بن الحسن الإستراباذي ، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، يحي بشير مصطفى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط1 ، 1966م ، ج2 ، ص 158.

(2) ابن هشام الأنصاري ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** ، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، مطابع السياسة ، الكويت ، ط1 ، 2000م ، ج3 ، ص283 .

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها ، تعليق الهامش .

(4) أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 440 .

(5) أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص120 .

14) لام جواب اليمين:

هي أحد المصـــطلحات الكوفية التي لم يتطرق الدارسون إليها وتطلق عند الكوفيين في مقابل:

- **أولا: لام جواب القســـم:** فالفراء يستعمل هذا المصطلح مرارا عندما عرض لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ... ١٣﴾سُـورَةُ إِبۡرَاهِيمَ ، قال الفراء:« فجعل فيها لاما كجواب اليمين وهي في معنى شرط مثله من الكلام أن تقول: والله لأضربنك أو تقرّ لي» [1].
- **ثانيا: لام الإبتداء:** في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ٨﴾سُـورَةُ الذَّارِيَاتِ ، قال: جواب للقســـم، والقول المختلف تكذيب بعضهم بالقرآن وبمحمد، وإيمان بعضهم[2]، وعند الكوفيين عموما لام جواب القســـم، فلام القسم على هذا عند الكوفيين هي اللام التي تقع في جواب القســـم المذكور في نحو قولهم: والله لأفعلن ، وفي القســـم المقدر، في نحو قولهم: لخالد مجتهد، وإنّ خالدا المجتهد .

15) ما لم يسمّ فاعله:

هذا المصطلح مستعمل كثير عند الفراء في مقابل ما يعرف عند البصريين بالمبني للمجهول، فقد يحذف الفاعل ويحل محله المفعول به أو الجار والمجرور أو الظرف مثلما هو معروف ، فبعدما كان الفاعل معروفا أصـــبح مجهولا، وما اســـتقرّ عند النحاة بهذا المفهوم، فقد سماه الفراء **ما لم يسم فاعله** في عدة مرات في معانيه ففي قوله تعالى:﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ... ١٣٧﴾سُـورَةُ الأَنعَامِ، يقول الفرّاء: في قراءة أخرى: وكان بعضهم يقرأ: برفع القتل إذا لم يسم فاعله، ويرفع الشركاء بفعل ينويه ، كأنه قال: زيّنه لهم شركاؤهم، فالقتل هنا مرفوع لوقوعه نائب فاعل للفعل زيّن على قراءة من

---

[1] المصدر نفسه، ج2 ، ص70 .

[2] ينظر المصدر نفسه ، ج3 ، ص81 .

قرأ زيّن بالبناء لما لم يسـم فاعله[1]، وقد تعرّض الفراء لمصطلح ما لم يسمّ فاعله بشيء من التحليـل، في قوله تعالى:﴿...كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ١٨٣ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍۚ... ١٨٤﴾سُورَةُ البَقَرَةِ، ويذكر الفراء سبب رفع الاسم الواقع بعد هذا الفعل، ونصـب الاسـم الثاني، إن وقع في الجملة اسـمان بعد حذف الفاعل، قائلا:« نصـبت – أياما –على أنّ كل ما لم يسمّ فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه، رفعت واحدا ونصـبت الآخر كما تقول:(أعط عبد الله المال)، ولا تبالي أكان المنصوب معرفة أو نكرة »[2]، فحين بني الفعل **كُتِبَ** لما لم يسـم فاعله احتاج إلى ما يسند إليه وهو الصيام، وأما أياما فهي في نظر الفراء، مفعول به ثان مثله مثل المال في قوله: أعط عبد اللـه المال، والذي يفهم من قول الفراء، أنه يجوز أن ينوب أي من المفعولين عن الفاع ، والبناء لما لم يسم فاعله، في نظرنا أقرب إلى الصحة من البناء للمجهول، لأن هناك أفعالا تأتي كذلك لأغراض بلاغية، وليست لجهلنا بالفاعل، كشدّة العلم بالفاعل ، فقد يحذف الفاعل إذن ويبنى لما يقوم مقامه.

16) المحل:

هو مصطلح أطلقه الكوفيون على **الظّرف**[3]، واستعمله الفراء على ما يصطلح عليه البصـريون ظرفا، أو مفعولا فيه، نحو:(أمام، خلف، يمين، شـمال...يوم، قبل، وبعد)، ويسـميه الكسـائي صـفة، وقد نسب إلى الخليل الظرف وإلى الكسائي المحل، ففي قوله تعالى:﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥۖ... ٥٢﴾سُورَةُ الأَنعَامِ، يبيّن الفرّاء أنّ جوابهـا هو فتكون من الظـالمين، ثم يعللّ جواز الوجهين الجزم والنصـب، ويسـتأنف عرضـه لقوله تعالى فتطردهم فيقول: «لا يجوز فيه إلاّ النصب لأنها: مردودة

---

[1] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص357 .

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 112 .

[3] ينظر: أبو البركات بن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تح: جودت مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 2002 ، المسألة رقم 6 .

على **محل**، وهو قوله: ما عليك من حسابهم، وعليك لا تشاكل الفعل، فإذا كان ما قبل الفاء اســـما لا فعل فيه أو محلا مثل قوله: عندك ، وعليك، وخلفك»[1]، فالمقصـــود إذن بالمحل ظروف المكان، التي لم يســـمّها الفراء ظروفا، وقد اســـتقر عند التهانوي أنّ المحل عند الكوفيين مطلقا هو المفعول فيه[2].

17) المدعو:

هو كل اســـم سبق بأداة نداء، ويسمى المنادى عند البصريين، إلاّ أنّ الفراء استخدم المصطلحين معا، ولم يهمل المنادى، فقد ذكر في إعراب قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ... ١١٦﴾سُـــورَةُ المَائدَةِ ، قال: «**عيســـى** في موضـــع رفع، وإن شئت نصبت، وأمّا **ابن** فلا يجوز فيه إلاّ النصب، وكذلك تفعل في كل اســـم دعوته باسمه ونسبته إلى أبيه كقولك: يا زيد بن عبد الله، فالمنادي يجوز فيه الفتح حتى وإن كان علما مفردا»[3]، وهذا ما نص عليه ابن مالك بقوله:

ونحو زيد ضمّ وافْتَحَنَ من * ونحو أزيد بن سعد لا تهن .**

والمعنى أنّ المنادى إذا كان علما مفردا موصوفا ب **ابن** متصلا به، مضافا إلى علم، جاز فيه الضـــم والفتح، أمّا في قضية المنادى المعطوف فقد جوّز الفراء حذف الياء مثل قوله تعالى:﴿... يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرَ ۖ 10﴾ سُـورَةُ سَـبَإٍ ، شـــريطة أن يعطف على محل المنادى، وهو النصـــب، ولـــا يجوز العطف بالرفع، والعلّة على نية النداء المجدد (بلا ياء)« لأن المنادى لم يستقم دعاؤه ، بما دعي به الأول»[4]، والحقيقة أنّ **المنادى والمدعو** مصطلحان لا تضاد فيهما، ولا يحمل أي منهما تصورا يناقض الأخر مثل بعض المصطلحات الأخرى، فمن تدعوه فأنت تناديه، ولذلك قدّروا الفعل الذي نابت عليه الأداة **بأدعوا** أو

---

[1] أبو زكريا الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 27 . 28 .

[2] محمد علي التهانوي ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ،ج2 ، ص 1490 .

[3] أبو زكريا الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 119 .

[4] المصدر السابق ، ج1 ، ص 120 .

أنـــادي ، وهما بمعنى واحد ، مثلما ذهب إليه ابن الأنباري في **أســـرار العربية** ، وهذا الاصطلاح إنّما هو من قبيل الترادف لا غير .

18) المرافع:

يرى الكوفيون أن المبتـــدأ والخبر مترافعـــان، أي أنّ رافع المبتدأ هو الخبر ورافع الخبر هو المبتدأ، والفراء يتبنى هذا الرأي، ويضـــع لذلك مصطلح المرافع، حينما عرض لقوله تعالى:﴿ثُمَّ بَعَثۡنَٰهُمۡ لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا١٢﴾سُورَةُ الكَهۡفِ قال: رفعته بأحصـــى[1]، وحينما تعرض للحديث عن سبب رفع الكتاب في الاسم المرفوع بعد حروف المقطع قال:« أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه، مثل قوله تعالى:﴿حمٓ١﴾ ، ﴿عٓسٓقٓ١﴾ ، ﴿يسٓ١﴾ ، ﴿قٓ... ١﴾ ، ﴿صٓ... ١﴾ ، مما يقلّ أو يكثر، ما موضـــعه إذ ذلك يكون بعد مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه - مبتدأ - بمنزلة قول الله تبارك وتعالى:﴿بَرَآءَةٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ... ١﴾سُورَةُ التَّوۡبَةِ ، والمعنى والله أعلم: هذه براءة من الله ورسوله، وقد قيل في**(طه)** أنّه: يا رجل، فإن يكُ كذلك فليس يحتاج إلى مرافع»[2] ، وهو مصطلح على وزن مفاعل كمقاتل ومجاهد، لأنّه هو الذي يرفع الأخر، أي يفعل الرفع به، وقول الفرّاء الذي ســـبقه يشير إلى أنّ هذه الحروف، إنّما هي مبتدآت، والمرافع إنّما هو الخبر، وإن كان استخدامه للخبر فقط إلاّ أنّه يمكن الاصطلاح على المبتدأ أيضا بهذا الوصف .

19) النعت :

ســـبق سيبويه الكوفيين بهذا المصطلح في كتابه ، فقد أطلقه على عطف البيان[3]، وأطلقه على الصـــفة ، والوصف في مواضع كثيرة من كتابه[4]، ويرى شوقي ضيف بأنّ

---

[1] ينظر: أبو زكريا الفراء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص 46 .

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 370 .

[3] ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 223 .

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 221 . 223 . 237 . 248 .

الفرّاء كان له قصب السبق في الاصطلاح على تسمية النعت باسمه[1]، ولعلّ الكوفيين وعلى رأسهم الفرّاء حينما أرادوا أن يتميزوا بمصطلحاتهم لم يجدوا بُدًا من استعمال النعت بدل الصفة، لأن الصفة سبق لهم أن وظّفوها لدلالة على معنى آخر وهو حروف الجر، ففي قوله تعالى:﴿...فَٱسۡلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلَاۚ...﴿٦٩﴾﴾سُورَةُ النَّحۡلِ ، يرى أن ذللا جاءت نعتا للسبيل فيقال: سبيل ذلول وذلل بالجمع، ويقال: إنّ الذّلل نعت للنّحل كونها ذللت لأن يخرج الشّراب من بطونها[2]، وكان غالبا ما يوضّح الفرق القائم بين النعت والحال نظرا لإلتباسهما فهو يعطي القراءة ثم يوجهها توجيها نحويا، وهو إذ يستعمل مصطلح النعت فإنّه يبدو مستقرا فيه للدلالة على الصفة المعروفة لدى البصريين، إلاّ أنّه صادفنا بعض الاستعمالات لمصطلح الصفة حيث استعمله في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ فَمُسۡتَقَرّٞ وَمُسۡتَوۡدَعٞۗ... ﴿٩٨﴾﴾ سُورَةُ الأَنعَامِ ، وقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ أَفَأَنتُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ سُورَةُ الأَنبيَاءِ، فهو يصرّح ويستعمل مصطلح الصفة ، الذي يقصد به النعت.

20) النسق:

مصطلح كوفي استعمله الفراء باطراد في معانيه ، فعنه يقول في توجيهه لقراءة **الحسن** بالخفض في قوله تعالى:﴿... وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴿١٤٢﴾﴾سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ، قال:« إنّه يجوز فيه الإتباع ، لأنّه **نسق** في اللفظ »[3]، ونحن نعلم أنّ العطف «تابع»[4]، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة[5] والتّابع هو«

---

(1) شوقي ضيف ، **المدارس النحوية** ، ص 202 .

(2) أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج2 ، ص 109 .

(3) المصدر السابق ، ج1 ، ص 235 .

(4) عبد الله بن أحمد الفاكهي ، **شرح كتاب الحدود في النحو** ، تح: المتولى رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1993 ، ص254 .

(5) ينظر: بدر الدين بن جماعة ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تح: محمد محمد داود ، دار المنار ، القاهرة ، ط 2000 م ، ص182 .

اللفظ المشـــارك لما قبله في إعرابه وعامله مطلقا وليس خبرا»[1]، والفرّاء يرى هنا أنّ الفعل الثاني نسق على الأول وهو جائز، والظاهر أنّ اصطلاح النسق استقر عند الكوفيين حتى اشـــتهروا به فاســـتعملوا المنســـوق وحروف النســـق، والنسق حتى قال السيوطي في(**الهمع**): « وعند الكوفيين وهو المتداول نســـقا»[2]، وقد استخدم الفراء مصطلحا آخر للدلالة على العطف، وهو **المردود** في قوله تعالى: ﴿...مُصَـــدِّقًۢا ...وَسَـــيِّدًا وَحَصُـــورًا وَنَبِيًّا... ٣٩﴾سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ، قال إنّها **مردودات** على قوله مصدقا [3] ، ونلمح الفراء يستخدم مصطلح العطف أول كتابه بشـــيء من الندرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔـــادَمُ ٱسۡـــكُنۡ... وَلَا تَقۡرَبَاهَٰذِهِ ٱلشَّـــجَرَةَ فَتَكُونَا ... ٣٥﴾سُـــورَةُ البَقَرَةِ، قال إن شـــئت جعلت (فتكونا) جوازا نصبا، وإن شئت **عطفته** على أول الكلام فكان جزما، مثل قول امرئ القيس :

فقلت له صوب ولا تجهدنه * فيُدركُ من أخرى القطاةِ فتزلِقُ** [4].

ولربّما في بدايته كان يأخذ عن البصريين مصطلحهم، ولكن لما استقام عوده أراد أن يســـتقل بمصطلحه كي يتميز به عن البصريين، فاطرد الاستعمال بكثرة للنسق في معانيه حتى اشتهر به .

21) الصّفة:

هو مصطلح كوفي اُستُعمِل لدلالة على **حروف الجر** وأشباه الجملة ، ومن المواضع التي ظهر فيها مصطلح الصّفة قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِى نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَـــيۡـــا... ٤٨﴾ سُـــورَةُ البَقَرَةِ، فإنّه قد يعود على اليوم والليلة، ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصـــفة، فيجوز ذلك كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شـــيئا، وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا

(1) المصدر نفسه ، ص245 .

(2) السيوطي ، **همع الهوامع** ، ج2 ، ص128 .

(3) ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج1 ، ص 213 .

(4) ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص 26 .

تجزي فيه نفس عن نفس شيئا[1]، ومصطلح الصفة هاهنا إنّما قصد به الفراء الجار والمجرور، وإضمار الصفة أي حرف الجر(في) الذي يتضمن معنى الظّرفية، وليس أي حرف آخر، ولذلك يذكر الفراء نفس الكلام عند إلقاء حرف الجر في قوله تعالى: ﴿... لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴿١٦﴾ سُورَةُ الأَعْرَافِ، وهو في عرف النّحاة منصوب بنزع الخافض، فيقول الفراء شارحا ذلك:« وإلقاء الصفة من هذا جائز، فاحتمل ما يحتمله اليوم والليلة والعام، إذا قيل: أتيك غدا، أو آتيك فيغد»[2].

22) الصّلة:

للحديث عن مصطلح الصّلة يجب أن نشير إلى أنّ هناك مصطلحات استعملها الفراء لنفس المفهوم، لكن هذه المصطلحات ذكرت مرة أو مرتين فقط، وعليه فإنّنا نعتبر مصطلح الصّلة هو السائد، والذي نقرّ به لمدرسة الكوفة، ومن هذه المصطلحات **الحشو** وهو من عبارات البصريين، **اللّغو** وقد استعمله الفراء في الشعر، أما مصطلح الصّلة، فقد ذكره الفراء للدلالة على صلة الموصول مرة واحدة[3]، وما عدا ذلك فهي ما يعبّر عنه البصريون **بحروف الزيادة** مثل قوله تعالى:﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴿٤٠﴾﴾سُورَةُ المُؤْمِنُونَ ، ومثل قوله تعالى:﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ... ﴿١٥٩﴾﴾سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ، قال:« العرب تجعل ما صلة في المعرفة والنكرة واحدا » [4]، فهو يعتبر ما حرف صلة، والصلة ليست زيادة ،لأنّ الزيادة والحشو قد يستغني عنهما أمّا الصّلة، فهي رابطة الأمرين أحدهما سابق، والأخر لاحق، ولعلّ تأدّب الفرّاء مع القرآن الكريم هو الذي جعله يقول بعدم وجود الزيادة في القرآن ووجود اللغو والحشو في الشعر.

---

[1] ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص31 . 32 .

[2] ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص375 .

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج1 ، ص158 .

[4] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج2 ، ص150 .

23) عائد الذكر:

لقد عرّف الأنباري هذا المصطلح إذ يُعتبر من مسائل الخلاف وهو: الضّمير العائد على اســـم تقدم على فعله المتصل بالضمير العائد الواقع على الهاء، فقولنا: زيدا ضربته، نصب زيد بما رجع أو وقع عليه من الفعل ضرب، وقد علّل الكوفيون ذلك بقولهم:« وذلك لـــأن المكني – الذي هو الهاء العائد – هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصـــوبا به»[1]،وهو مصـــطلح عني به الكوفيون، والفراء على وجه الخصوص، فقد شرحه أكثر من مرّة في كتابه، وكأنّه لا يريد أن يقدّر الفعل الوارد في باب الاشتغال، فكلما برزت آية في مفهوم الاشـــتغال، إلاّ وذكر عائد الذكر، فهو يأتي عندما« يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصـــرف، أو وصـــف صـــالح للعمل مشـــغولا عن نصبه لفظا، أو محلا بالنصب لمحل ضـــميره، أو لملابسه بواسطةٍ أو غيرها»[2]، فالضمير في ضربته، يعود على زيد، وزيد هو المعنيٌ في الجملة، وإنما قدّم للاهتمام به، ثم إنّ الفراء لم يترك هذا المصطلح غامضا بل حدد مفهومه بأنّه:« اســـم في أول الكلام، وفي آخره فعل قد **وقع** على راجع ذكره – وهو الضمير – **والوقوع هو التّعدي عند الفراء**، فجائز الرفع والنصب، وعليه فعائد الذّكر هو: كلّ ضـــمير تأخر وكان له اسم ظاهر أول الكلام، فإذا كان منصوبا أو مرفوعا، فإنّما هو من عمل الضمير الذي هو نفسه المتقدم في المعنى .

24) العماد:

يقابله في اصـــطلاح البصريين ضمير الفصل، لا يأتي إلاّ مرفوعا، ويقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصـــله مبتدأ وخبر[3]، وعلّلوا تســـميته عماداً لكونه حافظا لما بعده حتى لا

---

[1] أبو البركات بن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تح: جودت مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 2002 ، المسالة 12 .

[2] عبد الله بن أحمد الفاكهي ، **شرح كتاب الحدود في النحو**، ص201 ، 202 .

[3] ينظر: فاضل صالح السّامرائي ، **معاني النحو** ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 2000م ، ج1 ، ص 47 .

يســـقط عن الخبريّة، كالعماد الحافظ للبيت من السقوط[1]، وقد أقرّ **السّامرائي** هذا بقوله:« وعمادا لأنّه يعتمد عليه معنى الكلام»[2]، فالضـــمير في قولنا: زيد هو العاقل، **هو** توكيد لاســـم ظاهر زيد، لأنّه هو هو في حقيقة الأمر، وبشيء من النظر والتمعن في الجملة التي يكون فيها ضـــمير الفصـــل موجودا نرى معنى التوكيد واضحا، وهذه تسمية اِختص بها الكوفيون دون غيرهم، فالفراء يقول في إعراب قوله تعالى:﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ... ١٨٠﴾ سُـورَةُ آلِ عِمۡرَانَ: «إنّما هو هاهنا عماد، فأين اسم هذا العماد؟ قيل هو مضمر، معناه: فلا يحسبَنّ الباخلون البخل هو خيرا لهم، فاكتفى بذكر يبخلون من البخـــل»[3]، وفي قوله تعالى:﴿... أَن تَكُونَ أُمَّـةٌ هِيَ أَرۡبَىٰ مِنۡ أُمَّةٍۚ... ٩٢﴾ سُـــورَةُ النَّحۡلِ، كما تقول: ما أظنّ رجلا يكون هو أفضـــل منك، وأفضل منك، النصب على العماد والرفع على أن تجعله اســـما[4]، وبعرضـــنا لهذين النموذجين نفهم أنّ الفراء قد فرّق بين ضمير العماد والاسم الذي يقصد به المبتدأ في أصله، وتبدو المسألة أكثر وضوحا في هذا أثناء توجيهه لقراءة **ابن مســـعود**، فحين تناول قوله تعالى:﴿وَمَا ظَلَمۡنَـٰهُمۡ وَلَـٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ٧٦﴾سُـورَةُ الزُّخۡرُفِ ، قال: «جعلت (هم) عمادا، فنصبت الظالمين، ومن جعلها اسما، رفع ، وهي قراءة عبد الله، ولكن كانوا هم الظالمون»[5].

وعليه فالتســـمية الكوفية لهذا الضمير بالعماد، أقوى في الدلالة من استعمال الفصل أو الشـــأن عند البصريين، لأن ضمير العماد إنّما جاء للوصل بين المبتدأ والخبر والربط بينهما، أو اســـم إنّ وخبرها، أو اسم كان وخبرها، والعماد يدل على قوة الربط، والإحكام في بناء الجملة الاسمية.

---

(1) ينظر: **ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف** ، دراسة نحويّة إحصائية في موطأ الإمام مالك بن أنس ﷺ ، سالم محمد علي خليفة ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2008م ، ص 26،27 .

(2) فاضل صالح السّامرائي ، **معاني النحو** ، ج1 ، ص47 .

(3) أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج1 ، ص248 .

(4) ينظر المصدر نفسه ، ج2 ، ص213 .

(5) المصدر نفسه ، ج3 ، ص37 .

25) الفعل:

إنّ الفراء لم يكن مستقرا على دلالة واحدة لهذا المصطلح، فقد بدا متذبذبا وقصد به مفاهيم متعددة، هي:

1. الحال: فهو يرى أنّ قوله تعالى:﴿ ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق﴾ البقرة الآية 89] جائز النصب فيها على أن تجعل(مصدقا) **فعلا** للكتاب، وفي الصفحة نفسها في توجيه قراءة **عبد الله ابن مسعود** في قوله تعالى:﴿... ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ ... ٨١﴾سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، أنّه إنما جعله فعلا ثم يطرح سؤالا: لم جاءت حالا وصاحبه نكرة ؟ فالفراء يقول:« وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النعت فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولة»[1] ، فيقصد بالفعل في المثالين الحال لأنه يصف النكرة بشيء يقربها من المعرفة، وبالتالي كان تخصيصها بالحال لا بالوصف .

2. الفعل: فهو يستخدم الفعل كذلك للدلالة على **الحدث** المقترن بالزمن، وهو المعروف، ففي قوله تعالى:﴿... يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ... ٩٧﴾سُورَةُ المَائدَةِ ،«رفع على الاستئناف، في قوله تعالى:﴿قَـٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ... ١٤﴾سُورَةُ التَّوْبَةِ ، فجزم الأفاعيل»[2]، فالأفاعيل هي الأفعال المعروفة، وهو أمر لا غبار عليه، فهو يستخدم الفعل بنفس المعنى المعروف عند البصريين.

3. الخبر: ثم إنّ الفراء استعمل هذا الاصطلاح للخبر مرات عديدة مثلما فعل مع قوله تعالى:﴿... إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً...١٤٥﴾سُورَةُ الأَنعَامِ، قال:« ومن رفع الميتة جعل يكون فعلا لها، اكتفى بيكون بلا فعل، وكذلك يكون في كل الإستثناء لا تحتاج إلى فعل، ألا ترى أنك تقول: ذهب الناس إلاّ أن يكون أخاك، وأخوك»[3]، فمقصود الفراء واضح هنا، وهو الدلالة

---

(1) أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص55 .

(2) المصدر نفسه ، ج1 ، ص209 .

(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص361 .

على الخبر، فكـــان قـــد تكون تامة تكتفي بمرفوعها ، ولا تحتاج إلى طرف ثالثا الذي هو الخبر، وهذا أمر معروف.

4. الصـــفة المشـــبهة: واستعمل ذلك في قوله تعالى:﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي٢٩ هَٰرُونَ أَخِي٣٠﴾ سُـورَةُ طه، إن شئت أوقعت (اجعل) على(هارون أخي)، وجعلت الوزير فعلا له[1]، فالإعراب الذي ذكرناه هو أن الوزير نصب على الترجمة وهو جائز، كما أنّ الفراء يضيف أنّ الوزير تنصب على **الفعل** الذي هو صفة مشبهة لجعل.

5. اســـم الفاعل: حيث يقول:« والقياس فيه مســـتمر أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنـــث بالهاء، إلاّ أنّ العرب قالت: امرأة **حائض، وطاهر، وطامث، وطالق،** وشـــاة حامل، وناقة عائذ للتي عاذ بها ولدها فلم يدخلوا فيهن الهاء، وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ هذا الوصف لا حَظّ فيه للذكر، وإنّما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء لأنها إنّما دخلت في قائمة وجالســـة لتفرّق بين فعل الأنثى والذكر»[2]، ولابدّ أن نقف وقفة متأمل، فالفراء يمثّل روح المنهج الوصـــفي، فالســـبب في عدم دخول الهاء هو أنّ الصّـــفات هذه خاصة بالأنثي ، ويرى أنّ الأمر في غيرها قياســـي مطرد لا جدال فيه هذا من جهة، ثم إنّه سمّى اسم الفاعل فعلا والكوفيون على عمومهم يرون أن الصفة أو اسم الفاعل إنما هو فعل دائم من ناحية الدلالة الزمانية.

مما ســـبق ذكره يظهر لنا أنّ الفراء يطلق الفعل على الخبر والحال واســـم الفاعل والفعل والصـــفة المشـــبهة، ويبدو أنّ الفراء يطلق مصطلح الفعل على هذه المفاهيم كون العامل المشترك بينها ، أنّ جميعها من المشتقات .

---

[1] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج2 ، ص178 .

[2] أبو زكريا الفرّاء ، المذكر والمؤنث ، ص 52 .

26) الفعل الدائم:

وهو أحد المصطلحات التي ميزت النحو الكوفي لما لها من دلالة خاصة، إذ تعرض الفراء لمصـــطلح الدائم عندما ردّ قول(الكســـائي) بإدخال أنْ في ما لك حيث إنّ الكسائي يعتبر ذلك كقوله: ما لكم أنْ لا تقاتلوا، في قوله تعالى:﴿... قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ... ٢٤٦﴾سُـــورَةُ البَقَرَةِ، وردّ الفراء ذلك بقوله:« ولو كان ذلك على ما قال، لجاز في الكلام أن تقول: ما لك أنْ قمت وما لك أنّك قائم، لأنّك تقول: في قيامك ماضـــيا ومســـتقبلا، وذلك غير جائز لأن المنع إنّما يأتي بالاســـتقبال تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك إن قمت، فلذلك جاءت في مالك في المستقبل، ولم تأت في دائم وماض»[1] .

27) الفعل الواقع:

مصـــطلح من مصـــطلحات النحو الكوفي، كرره الفراء أكثر من مرة في معانيه محاولا تقريره لدى الكوفيين، وهو ما يعرف عند البصريين **بالفعل المتعدي**، فوقوع الفعل هو تعـــدّيـــه وأوقع الفعل عدّاه، بمعنى أنّه يصـــل أثره إلى المفعول به أو يقع أثره على المفعول به، وأمّا الفعل اللازم فهو الذي لا يحتاج إلى المفعول به، بل يكتفي بفاعله، ونجد الفراء يســـتعمل هذا في قوله تعالى:﴿... يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ... ١٠﴾سُـــورَةُ سَبَإٍ، إذ يبيّن أنّ ســـبب النصب إنّما جاء لوجهين، **الأول**:« على نية النداء المجدد له إذا لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال...،و**الثاني**: إن شـــئت أوقعت عليه فعل وســـخرنا له الطير»[2]، فالطير هاهنا نصبت بفعل مقدر، وهو معنى المتعدي حينما ذكر قوله أوقعت الفعل عليه.

28) القطع:

هو أحد المصـــطلحات الكوفية التي تستعمل للدلالة على ما يسميه البصريون **حالا**، وهو مصـــطلح متشعب الدلالة، إذ نجده في العروض، والبلاغة، والفراء في معانيه يحاول

---

[1] أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص165 .

[2] المصدر نفسه ، ج3 ، ص121 .

أنْ يمكّن هذا المصـــطلح إلاّ أنّه أحيانا يزاوج بينه وبين المصـــطلح البصري (الحال)، وقد اســـتعمـــل هـــذا المصـــطلح في إعراب قوله تعالى:﴿... وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ... ١٨﴾سُـــورَةُآلِعِمۡرَانَ، قال: « منصـــوب على القطع لأنه نكرة نعتت به معرفة، وهو في قراءة عبد الله **قائمٌ بالقسط**، رفع لأنها معرفة نعتٌ لمعرفة»[1] .

29) الأدوات:

مصطلح يقابله عند البصريين **حروف المعاني**، تميّز الكوفيون وعلى رأسهم الفراء بتفرّدهم بهذا المصـــطلح، فوظّفه **الفرّاء** في **معانيه** مرارا مثل قوله تعالى:﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا٦﴾سُورَةُ الكَهۡفِ ، يرى أنّ الآية لو قرأت أنْ لم يؤمنوا بفتح همزة (إن) بدل كســـرها، ويكون المعنى إذ لم يؤمنوا، لكان صـــوابا وتأويل ذلك (أن) في موضـــع نصـــب لأنهما إنما كانت **أداة** بمنزلة إذ، فهي في موضع نصب إذا ألقيت الخافض[2] ، وغيرها كثير في التوظيف فهو يسمي (أن ، إن ، إذ ، لئن ، أن) **أدوات**، وتستعمل لمعاني تحددها الجملة قبلها ، وهو يعتبر أنّ حرفي الجواب(**نعم وبلى) حرفين**، فعنـــدمـــا جاء إلى قوله تعالى:﴿... أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا... ٩﴾ سُـورَةُ المُلۡكِ، قال:« ولا تصلح نعم هنا **أداة**»[3]، والسبب الذي جعل الفراء لا يقول بمصـــطلح **الحرف** لحروف المعاني هو أنّه ســـبق له أن استعمله للدلالة على شيء آخر، وهو **القراءة القرآنية** فهو يستعمل دائما وفي حرف ابن مسعود (ﷺ) [4] .

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ج1 ، ص 200 . 207 ، ج2 ص38 و 286 ، ج3 ، ص12 .

[2] ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص52 ، ج2 ، ص58 .

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص52 .

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ج1 ، ص17 .

ثانيا: مصطلحات كوفية خالصة

لم يكتف الكوفيون بالتّعرض نقدا للمصـــطلحات البصرية وإيجاد مقابلات وبدائل لها ورفضها أحيانا، بل عملوا جاهدين على إيجاد مصطلحات جديدة ميّزت نحوهم ومن أبرز هذه المصطلحات :

1. التّقريب:

وهو مصـــطلح انفرد به الكوفيون، ويقصد به عمل اسم الإشارة **هذا وهذه** في الجمل الاسمية، فيقول السيوطي: «وذهب الكوفيون إلى أنّ هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب، كانا من أخوات [كان] في احتياجهما اسماً مرفوعا وخبراً منصوبا»[1]، وذلك بشرطين: **الأول:** أن يكون الاســم التّالي لاسم الإشارة له في الوجود، نحو: كيف أخاف البرد، وهذه الشمس طالعة، و**الثاني:** أن يكون الاســم الواقع بعد اسم الإشارة اسم جنس معرفة غير مختص ما كان من الســباع غير مخوف فهذا الأســد مخوف ، ومنه فالذي أراده الفراء في معنى التقريب هو: **أنّ اسم الإشارة يفيد الحضور والوجود** .

وهذا المصـــطلح لم يقل به أحد من قبله، وقد أقرّ ذلك: تمام حسان وشوقي ضيف ومهـــدي المخزومي، ولفهم معناه الفهم الصـــحيح، نعرض الآية التالية ففي قوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ... ١١٩﴾سُـورَةُ آلِ عِمۡرَانَ وذلك عندما دخل الضمير بين(ها) و(ذا)، قال: الفراء:« وذلــك في جهــة التقريب لا في غيرها، فيقولون: أين أنت؟ فيقول: ها أنا ذا ولا يكادون يقولون هذا أنا، وكذلك التثنية والجمع... فإذا كان الكلام على غير تقريب أو كان مع اســم ظاهر جعلوا(ها) موصـــولة بذا فيقولون:(هذا هو و هذان هما)» [2] ، ولعلّ الفراء يريد بالتقريب أن يكون محط الخبر هو مفيد الحدث، من فعل أو وصف، ففي قولك: ها أنت ذا، تقريب، والتقريب عنده مما يكون فيه رفع ونصب ككان النّاقصة.

---

(1) جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، **همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية** ، تح: محمد بدر الدين النعسان مطبعة السعادة ، مصر ، ط1، 1909م ، ج1 ص13 .

(2) أبو زكريا الفرّاء ، **معاني القرآن** ، ج1 ، ص 232 .

2. الخروج:

وهو مصطلح كوفي لم يضع له الفرّاء حدّا، ولكنّه صدر عنه استعمالا، فعندما أعرب قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝﴾ سُورَةُ القِيَامَةِ ،فقال: «وقوله قادرين نصبت على الخروج من نجمع»[1]، **فالخروج هو عامل النصب في قادرين**، لكنّه لم يعرفه لنا، والظاهر أنه يشبه الخلاف ففي قوله تعالى:﴿ ...وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ... وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ... ۝١٧٧﴾ سُورَةُ البَقَرَةِ، يرى الفراء أنّ وجه النصب هنا أنهم لا يرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير متبع لأول الكلام[2].

3. الصرف:

ولا يوجد مقابل بصري لهذا المصطلح، وهو عامل كوفي أعمله الكوفيون في عدة مواضع، ويشرح الفرّاء لنا معنى هذا المصطلح ، فيقول: الصرف «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف»[3]، وفي قوله تعالى:﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢ ﴾سُورَةُ البَقَرَةِ، يقول: إن شئت جعلت وتكتموا في موضع جزم، تريد به ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتلقي[لا] لمجيئها أول الكلام ، فوجه الجزم جائز مع إضمار[لا] في رأي الفراء، أما الوجه الثاني فهو الصّرف: إن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالو أو نصبا على ما يقوله النحويون من الصرف ، ثم إنّ الفراء يمثل لذلك مستشهدا ، ببيت من الشعر: **لا تنه عن خلق وتأتي مثله ** عار عليك إذا فعلت عظيم** [4].

---

(1) المصدر نفسه ، ج3 ، ص208 .

(2) ينظر: أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص105 .

(3) المصدر نفسه ، ج1 ، ص33،34.

(4) ينظر أبو زكريا الفرّاء ، معاني القرآن ، ج1 ، ص33،34 .

4. المثال:

وهو مصطلح كوفي لم يستعمله الفرّاء إلاّ أنّ استعماله شاع عند الكوفيين .

ثالثا: توظيف المحدثين لمصطلحات النحو الكوفي:

أشـــاد كثير من المحدثين النحويين ببناء الصّـــرح الكوفي، وجعلوه موافقا للمنهج الوصـــفي الحديث للغة، ومن بين هؤلاء المحدثين: **عبد الفتاح حموز** في كتابه(الكوفيون في النحو والصـــرف)، و**تمّام حسّـــان** في كتـــابه(اللغة العربية معناها ومبناها)، **مهدي المخزومي** الذي يرى النّحو الكوفي نحوا مثاليا يجب اتباعه، وتجلت رؤيته هذه في كتابه(مدرســـة الكوفة)،فتأثر كل من هؤلاء بمصـــطلحات كوفية وانتصروا لها، وسنكتفي بذكر بعض هذه المصطلحات دون اسهاب في شرحها كون البحث لا يسعه ذكرها كاملة فمنها:

- **النعت:**

مصـــطلح اســـتطاع أن يكون منافســـا لمصـــطلح الصّفة، وأن يظلّ صامدا في الاســـتعمال على العكس تماما من المصـــطلحات الأخرى، وقد يعود الســـبب في ذلك إلى الاستقرار في الاستعمال من جهة ، وعدم دلالته على مفاهيم أخرى من جهة.

- **المستثنى المنصوب على الخلاف:**

إنّ قضية نصب المستثنى مسألة خلافية بين البصرة والكوفة[1] ، وفي هذا الجدل الكبير بين المـــدرســـتين يجد المخزومي حلا في عمق التفكير الكوفي، إلاّ أنّ الكوفيين لم يقولوا به في هذا الباب وهو ما يسمى بالنّصب على الخلاف ، حيث يرى المخزومي« أنّ القول بالخلاف يبعد الكوفيون عما تكلّفوه، خاصـــة الفرّاء الذي قال بتركيب إلاّ من إنّ ولا

[1] أبي البركات بن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تح: جودت مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 2002 ، المسألة رقم 36 ، ص 225 .

ليبرّر نصب المستثنى بإلاّ أحيانا، وإتباعه لما قبله حينا آخر»[1] وهذا هو نفس الرأي الذي قال به تمام حسان في القيم الخلافية .

- **الكناية:**

هي الضّمير عند البصريين، ويرى المخزومي أن تسمية الكوفيين صحيحة مقبولة، والسبب في ذلك أنّ الضّمير كناية عن الاسم الظاهر، والسّبب الثاني أنّه أعمّ من الضمير، لأنّ في الكناية قد يدخل اســم الإشارة، والاسم الموصول، لأنهن جميعا كنايات عن الأسماء الظاهرة، وهذا نفســه ما رآه **تمّام حسّــان** في تقسيمه الخماسي حيث عدّ الاسم الموصول واسم الإشارة داخلة ضمن ما يعرف تقسيميا بالضّمير[2].

[1] مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص 225 .

[2] ينظر: تمّام حسّان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، دار الثقافة ، المغرب ، ط 1994 ، ص 108 .

الخاتمة

خـــــــاتمة:

وفي الأخير ومـــن خلـــال الدراســـة التـــي قمنـــا بهـــا، وتتبعنـــا مـــن خلالهـــا مصطلحات نحوية كوفيّة ورد جلّها في كتاب معـــاني القـــرآن للفـــرّاء ، خلصـــنا إلـــى مجموعة من الملاحظات ، والنتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

1) أنّ النّحو العربيّ تنازعه مدرستان -**البصـــرة ، الكوفـــة** - وكـــان الخلـــاف فيـــه بينهما في المنهج ، والأصـــول ، والأســـس ، والمصـــطلحات ، وكـــان للـــأولى فضـــل السبق .

2) أنّ العلوم تختلف وتتنـــوع ولكـــلّ منهـــا مصـــطلحات، وإذا أردنـــا فهـــم هـــذه العلوم وجب علينا فهم مصطلحاتها.

3) أنّ كتاب سيبويه كان البداية الأولى للنّحو العربي، علـــى اعتبـــار أنّ مـــا قبلـــه لم يصل لنا منها شيء، فكان محل دراسة ونقد علماء كلّ من المدرستين.

4) أنّ للمصطلح مراحل يمرّ بها خلال تكوّنه، ليصل إلى مرحلة الاستقرار.

5) أنّ مدرسة الكوفة شهدت مصطلحاتها الاستقرار مع ظهـــور كتـــاب عـــالم مـــن علمائها «**الفرّاء** » في كتابه « **معـــاني القـــرآن** »، فكـــان كتابـــا غنيّـــا بمصـــطلحاتٍ نحويّة كوفية ، المتتبع له يجد في الســـورة الواحـــدة مصـــطلحات كثيـــرة ، ومتعـــددة ، ومتنوعة .

6) أنّ هذه المصـــطلحات منهـــا مـــاهو متشـــعِّب الدّلالـــة ، حيـــث نجـــد مفهـــوم مصطلحا واحدا بدلالات مختلفة ، كمصطلح **الفعل** مثلا : فهو يـــدل عنـــد الفـــرّاء علـــى الفعل ، والحال ، والخبر ، والصفة المشـــبهة ، واســـم الفاعـــل ، و**التفســـير** دال علـــى المفعول لأجلـــه ، والتمييـــز ، والتكريـــر، وعلـــى البـــدل ... ، فكـــان الفـــرّاء يكـــرر المصطلح الواحد لعدة مفاهيم في بعض المصطلحات ، ولـــا يـــرى داعيـــا لـــذلك فـــي بعضها الآخر ، وهو منهج انتهجه الفرّاء قصدا ، ليتميز النحـــو الكـــوفي عـــن نظيـــره ، أمّا أن نقول أنّه لمجرد المخالفة فإنّنـــا لـــا نـــدري مـــا فـــي نفـــس علمائنـــا الكبـــار والأجلاء .

وفي الختام نرجو أن نكون قد وفقنا فـــي هـــذه المـــذكرة ، وأن تكـــون ســـاهمت، ولو بالقليل في إثراء الدرس اللغوي النحوي فـــي جانـــب المصـــطلح النحـــوي للنحـــو الكوفي ، من هذا العمل المتواضع ، وما التوفيق إلاّ مـــن عنـــد اللـــه ســـبحانه وتعـــالى .

الجمعة 23 شَوَّال 1442ه
الموافق لِ 04 جوان 2021م

❖قائمة المصادر والمراجع

1) القرآن الكريم برواية حفص عن نافع .

❖ثانيا: المصادر والمراجع

2) إبراهيم السّامرائي ، **المدارس النحوية** ، دار الفكر ، عمان ، ط 1 ، 1987 .

3) إبراهيم عبد الله رفيده ، **النحو وكتب التفسير** ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، ط 3 ، 1990 م .

4) أحمد مطلوب ، **بحوث مصطلحية** ، مطبعة المجمع العلمي ، بغداد ، ط 2006 .

5) أحمد مكي الأنصاري ، **أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة** ، مطبوعات المجلس الأعلى للفنون والآداب ، القاهرة ، ط 1964م .

6) تمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، المغرب، ط 1994.

7) خديجة الحديثي، **المدارس النحوية**، دار الأمل، أربد، ط3، 2001.

8) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1968م.

9) جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ،**الاقتراح في أصول النحو** ، تح: عبد الحكيم عطية ، دار البيروني ، ط 2 ، 2006 .

- **همع الهوامع شرح الجوامع في علم العربية** ، تح: محمد بدر الدين النعسان ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط1، 1909م .

10) عبد الرحمان السّيد ، **مدرسة البصرة نشأتها وتطورها** ، دار المعارف ،مصر، ط1.

11) عبد الله بن أحمد الفاكهي ، **شرح كتاب الحدود في النحو** ، تح: المتولى رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط2 ، 1993 .

12) عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط 1983.

13) أبو البركات بن الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تح: جودت مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ط1 ، 2002 .

- **الإغراب في جدل الإعراب وجمع الأدلة في أصول النحو** ، تح: سعيد الأفغاني دار الفكر ، دمشق ، ط 1، 1975 .
- **أسرار العربية** ، تح: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1997م.

14) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب** ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ط3 ، 1988م .

15) أبو الفتح عثمان ابن جني ، **الخصائص** ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية القاهرة .

16) أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب** ، مكتبة القدسي ، ط 1350ه .

17) أبو القاسم الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، تح: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ، 1979م .

18) أبو زكريا الفراء ، **المذكر والمؤنث** ، تح: رمضان عبد التواب ، دار التّراث ، القاهرة ، ط 2 ، 1989 .

- **معاني القرآن** ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983 .

19) فاضل صالح السّامرائي ، **معاني النحو** ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 2000م .

20) كارل بروكلمان ، **تاريخ الأدب العربي** ، تر: عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، ج م ع ، ط4 .

21) محمد بن الحسن الإستراباذي ، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب** ، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، يحي بشير مصطفى ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط1 ، 1966م .

22) محمد بن علي الصّبّان ، **حاشية الصّبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني** ، تح: طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية .

23) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1973 .

24) محمد علي التهانوي ، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تح: علي دحروج ، تر: عبد الله الخالدي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط1 ، 1996م .**

25) مهدي المخزومي ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط2 ، 1958م .

26) موفّق الدين يعيش ابن علي بن يعيش ، **شرح المفصّل** ، مطبعة المنيرية ، مصر .

27) ابن النّديم ، **الفهرست** ، دار المعرفة ، بيروت .

28) ابن هشام الأنصاري ، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب** ، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب ، مطابع السياسة ، الكويت ، ط1 ، 2000م .

❖ثالثا: المعاجم العربية

29) أبو الحسن أحمد ابن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط 1979.

30) أبو منصور الأزهري، **تهذيب اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون وآخرون، القاهرة، ط 1964م.

31) ابن المنظور، **لسان العرب**، دار المعارف ، القاهرة ، ص 2479 .

32) الجوهري، **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 2 ، 1979م .

33) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، **معجم العين** ، تح – تر: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط 1 .

34) على بن محمد الشريف الجرجاني، **التعريفات**، مكتبة لبنان ، ط 1985 .

35) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت.

36) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز** ، الناشر وزارة التربية ، مصر ، ط 1994.

❖ رابعا: المجلات والمقالات العلمية

37) **تراث الفرّاء في رسم المصحف الشريف من خلال كتاب معاني القرآن للفرّاء** ، حاتم بن عبد الرحيم آل جلال التميمي ، مجلة تبيان للدراسات

القرآنية ، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه ، العدد 13 ، 1434 ه .

38) **دراسة لبعض تناقضات النحويين في مصطلح النحوي** ، مخلد جبار سلطان، فاخر هاشم الياسري ، مجلة أبحاث البصرة ، جامعة البصرة ، العدد4 د ، 2019 .

39) **ظاهرة تعدد المصطلحات** ، محمد عبد الرحمان الحجوج البطوش ، مجلة كلية التربية الأساسية ، عمان ، العدد 75 ، 2012 .

40) **علل التّسمية في المصطلح النحوي** ، خالد حويّر الشمس ، مجلة العميد ، جامعة ذي قار، الجزء 2 ، 2014م .

41) **من إشكاليات المصطلح النحوي** ، سعيد جاسم الزبيدي ، مجلة العميد ، العتبة العباسية المقدسة ، العدد الأول و الثاني ، 2012م .

❖ خامسا: الرسائل الجامعية

42) **ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف**، دراسة نحويّة إحصائية في موطأ الإمام مالك بن أنس ﷺ، سالم محمد علي خليفة، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 2008م .

43) **المصطلح النحوي في المصنفات الجزائرية** ، بعباع عثمان ، أطروحة دكتوراه جامعة أحمد بن بلة وهران ، الجزائر ، 2017 .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
▪ شكر وتقدير	...
▪ الـــمقـــدّمـــــــة	أ ، ب ، ج
الفصل الأوّل: المصطلح النّحويّ العربيّ	
▪ تعريف المصطلح النّحوي	01
▪ شروط وضع المصطلح وصياغته	03
▪ التّعدد المصطلحـــي وأسبابه	04
▪ أنواع التّسمية في المصطلح النحوي	08
▪ كتاب معاني القرآن للفرّاء	09
الفصل الثّاني: المصطلح النّحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء	
▪ مصطلح النّحو الكوفي في كتاب معاني القرآن	15
▪ مصطلحات كوفية خالصة	38
▪ توظيف المحدثين لمصطلحات النحو الكوفي	40
▪ الخاتمة	43
▪ قائمة المصادر والمراجع	45
▪ فهرس الموضوعات	50
▪ ملخّص البحـــث	...

ملخّص البحث :

إنّ دراســـة وتتبع المصـــطلحات النحوية في مصـــادرها المختلفة ليس أمرا هيّنا ، ولا أحد ينكر جهود القدماء والمحـــدثين في ذلك ، غير أنّ معظم الدّراســـات التي تتناول المصـــطلحات النّحويّة لم تُبدِ اهتماما في كون أنّ هناك مصطلحات كوفية وأخرى بصريّة ، وهذا لانشغالها بحدود هذه المصطلحات وتفسيراتها وتتبّعها في مظانها المختلفة .

ومن هنا جاء البحث ليتبيّن، ويســتقرئ مصطلحات النّحو الكوفي في كتاب معاني القرآن للفرّاء، إذ لا يمكن فهم القاعدة النّحويّة الكوفيّة إلاّ بعد معرفة دقيقة لمصـــطلحاتها وحدودها ، وكونها مصـــطلحات غائبة في المسائل النحوية العربيّة بحكم أنّ الغلبة والسّـــيطرة للنّحو البصري، أراد البحث أن يبيّن هذه المصطلحات التي وردت في كتاب معاني القرآن للفرّاء .

وتجدر الإشـــارة إلى أمر مهمّ، وهو أنّ الخليل وســـيبويه ســـبقا الفرّاء في استخدام بعض هذه المصطلحات لكنّها اعتبرت كوفيّة كون الفرّاء كان أكثر استخداما لها .

الكلمات المفتاحية: المصطلح النّحوي – الفرّاء – معاني القرآن .

Résumé de la recherche :

Étudier et tracer des termes grammaticaux dans leurs diverses sources n'est pas une tâche facile, et personne ne nie les efforts des anciens et des modernes en cela, mais la plupart des études traitant des termes grammaticaux n'ont pas montré d'intérêt pour le fait qu'il existe des termes coufiques et visuels. , et c'est parce qu'ils se préoccupent des limites de ces termes et de leurs interprétations et les suivent dans leurs hypothèses.

Par conséquent, la recherche est venue pour découvrir et extrapoler les termes de la grammaire coufique dans le livre "Les significations du Coran pour la fourrure", car il n'est pas possible de comprendre la règle grammaticale coufique sauf après une connaissance précise de ses termes et limites, et qu'il s'agit de termes absents des problèmes grammaticaux arabes en raison de la prédominance et du contrôle de la grammaire visuelle, la recherche a voulu montrer ces termes qui ont été mentionnés dans le livre Significations du Coran pour Al-Farra.

Il convient de noter une question importante, à savoir qu'Al-Khalil et Sibawayh ont précédé Al-Farra dans l'utilisation de certains de ces termes, mais ils étaient considérés comme coufiques car Al-Farra était davantage utilisé pour eux.

Mots-clés : terme grammatical - fourrure - significations du Coran.

Summary of the research:

The study and tracing the grammatical terms in their various sources is not a simple matter, and no one denies the efforts of the ancients and modernists in that However, most of the studies dealing with grammatical terms did not show interest in the fact that there are Kufic and other visual terms, and this is because of their preoccupation with the limits of these terms , And their interpretations and follow them in their various aspects .

Hence the research came to discern and read the terms of Kufic grammar in the book of the meanings of the Qur'an for furs, as the kufic air base can only be understood after careful knowledge of its terminology and its boundaries, and being absent aspirations in Arabic grammatical issues by virtue of the fact that the dominance and control of visual grammar, the research wanted to clarify these terms It was mentioned in the book The Meanings of the Qur'an for Fur.

It should be noted an important thing, which is that Hebron and Sibawayh preceded the use of some of these terms, but it was considered kufic because the readers used it more.

Key words: the grammatical term - fur - the meanings of the Qur'an